وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة (1961-1962م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

✓ بشرى نعمان

✓ نسرين بزاحي

إشراف:

خياط يوسف

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
حواس غربي	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
خياط يوسف	أستاذ مساعد أ	مشرفا و مقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
بن شعبان السبتي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2019–2020م/ 1440–1441هـ

﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾﴾ الأحقاف/ 15.

شكر وعرفان:

الحمد له رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

فإننا في بادئ الأمر نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل، فله الحمد أولا وآخرا

أقدم شكر خاص للأستاذ المشرف "خياط يوسف" الذي ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة تكبد جهد وعناء تصحيح مذكرتنا

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأستاذ "حواس غربي" الذي لم يبخل علينا من خلال توجيهاته وإرشاده لنا

وكل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة

وإلى كل أساتذة قسم التاريخ

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم الحمد لله الذي أرسل لنا رسولا كريما وأنزل عليه شرعا حكيما وهدانا صراطا مستقيما

بسم الله أبدأ كلامي بمن أوصى الله بهما سبحانه وتعالى في كتابه الكريم وهما الوالدان الكريمان

أقدم اهدائي إلى من ساندتي طوال حياتي الدراسية إلى من جعلت أصابعها شمعا تنير دربي إلى أغلى ما أملك في حياتي

إلى القلب الطيب والصدر الحنون إلى جنة الحب والفردوس والعطاء

إليك أمي

وإلى من يمدني بالأمل الذي أنار درب حياتي وجعلها هدفا إلى سر وجودي وكفاحي ونجاحي

إلى من لا أوفيه حقه ما حييت إلى الذي وفر لي سبل التعليم وأنار لي دربي في هذه الحياة

إليك أبي

إلى الذين.. لم يلدان. جدي وجدتي

إلى أخواتي الأعزاء: "ليندة، رمزي، بدر الزمان، شاكر، قصي"

إلى أبناء أختي: الكتكوتين مؤيد بالله، رسيم

إلى أعز خالاتي وأخوالي، أعمامي وعماتي

إلى رفيقتي في هذا العمل بشرى

إلى صديقتي أميرة

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل من يسره نجاحي إلى كل من يعرفني

إلى من تذكره قلبي ونسيه قلمي

نسرين

إهداء

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة

إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء وخلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية والشجاعة والإيمان بالله

فكانوا الوقود الذي أشعل لهيب الثورة والمشعل الذي أضاء الجزائر بعد ليل طويل دامس، بل وجعلوا العالم كله يقتبس من نورهم ويستلهم من أفكار ثورة أول نوفمبر

إهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان في كتابه الكريم:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من كان صدرها لي حبا وحنانا وكان حجرها لي فراشا

والدتي العزيزة الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من رعاني طفلة وكان سندا قويا لي عند حاجتي إليه والدي الغالي الحبيب أطال الله عمره

إلى من كانتا لي نعم الأختين اللتان أمدتان بالنصائح الوافرة إلى من فرحتا لفرحي وحزنت لحزني

إليهما أختاي: نجوى وأمال

إلى إخوتي الذكور: عادل، كمال الدين، نصر الدين

إلى كافة الأقارب والأحباء من قريب وبعيد

إلى أوفى الأحبة وأخلص الأصدقاء فلهم مني أخلص الأماني وأطيب التهاني ووفقهم الله كل فيما يتمناه بالأخص إلى صديقاتي نسرين وأميرة

إلى طلبة التاريخ بصفة عامة

إلى كل من وسعهم علي ولم تسعهم كلماتي

إلى كل من أحبهم في هذه الدنيا أهدي باكورة عملي وعصارة فكري وجزيل شكري

بشرى

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى المختصر باللغة العربية
ج	الجزء
ط	الطبعة
تر	ترجمة
ص	الصفحة
م	ميلاد
تق	تقديم
مر	مراجعة
د. ت	دون تاريخ
ج. ت. و	جبهة التحرير الوطني
ح. م. ج. ج	حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية
page	P

المقدمة

مقدمة:

اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 التي غيرت مجرى تاريخ الجزائر الذي اتسم بالمواجهة الدامية والصراع الثقافي والديني، فإن كانت الثورات الأولى عبارة عن مقاومات فإن ثورة أول نوفمبر بمبادئها المنظمة كانت ثورة شعبية تتسم بالعنف الثوري وتؤمن بأن لغة السلاح هي أفضل لغة لمواجهة المستعمر.

وقد تميزت فترة 1958 بأهم حدث وهو تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتوالت على حكم الجزائر في هذه الفترة إلى غاية 1962 ثلاث حكومات الأولى والثانية بقيادة فرحات عباس 1958-1961 وشهدت خلافات وصراعات مع هيئة الأركان وعدم التوصل إلى اتفاق بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي في المفاوضات، أما الحكومة المؤقتة الثالثة (1961-1962) كانت بقيادة رئيسها بن يوسف بن خدة حيث عرفت الثورة الجزائرية فترة مميزة في تاريخها.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع الحكومة المؤقتة الثالثة (يوسف بن خدة) 1961-1962 يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

1-الميول الشخصية للبحث في هذا الموضوع.

2-محاولة كشف الغموض بين الأطراف المتنازعة والأسباب المترتبة عن ذلك.

3-معرفة الدور الذي قدمته الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة يوسف بن خدة.

إشكالية البحث:

- إن موضوع الحكومة المؤقتة الثالثة (يوسف بن خدة) (1961-1962) على جانب كبير من الأهمية.

من هنا نطرح الاشكال لماذا تم تأسيس الحكومة المؤقتة الثالثة؟

وعليه نطرح عدة تساؤلات فرعية:

1-ما هي أسباب الخلافات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان؟ وما الدوافع التي أدت إلى فشل المفاوضات مع فرنسا؟

2-فيما تمثلت الاستراتيجية التي اتبعها بن خدة في قيادة الحكومة المؤقتة الثالثة؟ وهل تمكنت الحكومة من الوصول إلى اتفاق مع فرنسا؟

المناهج المتبعة:

اعتمدنا في بحثنا للموضوع على المناهج التالية:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي: الذي يهتم بوصف الأحداث وتسلسلها من حيث الزمان والمكان، لأن موضوع هذا البحث هو جملة من أحداث الثورة التحريرية التي لا تتضح معالمها إلا بإستكمال جميع عناصرها.

ثانيا: المنهج التحليلي: وقد سلكناه في قراءة الأحداث وتحليل عناصرها وأسبابها المتشابكة ومحاولة الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

ثالثا: المنهج الإحصائي: وفيه إعطاء بعض الإحصائيات الجديرة بالذكر حول مدى مشاركة الشعب الجزائري والفرنسي خلال استفتاء تقرير مصير الشعب الجزائري وما يرتبط به.

حدود البحث:

يتضمن عنوان الموضوع الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية (يوسف بن خدة)، الذي يبدا من 1961 أي تأسيس الحكومة المؤقتة الثالثة إلى غاية استقلال الجزائر في 1962.

خطة البحث:

نظرا لطبيعة إشكالية الموضوع حاولنا معالجته عن طريق التسلسل الكرونولوجي للأحداث عبر خطة وتضمنت مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة للملاحق.

- الفصل الأول: الذي كان بعنوان: ترجمة لشخصية بن يوسف بن خدة وتضمن ثلاثة مباحث، الأول تحدثنا فيه عن مولد ونشأة بن خدة، أما المبحث الثاني فكان عن التعليم والتكوين السياسي لبن خدة حيث تحدثنا خلاله عن الأطوار التعليمية لبن خدة وعن المسؤوليات المسندة إليه في تكوينه السياسي، المبحث الثالث تحدثنا فيه عن وفاة بن خدة وأهم أعماله التي خلفها والتي تعتبر من أهم المصادر التاريخية.
- الفصل الثاني: عالجنا فيه عوامل ظهور الحكومة المؤقتة الثالثة كان عبر ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان جذور الخلافات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ويندرج تحته مطلبان، المطلب الأول كان للحديث عن بداية الخلافات والمطلب الثاني عن أسباب الخلافات، أما المبحث الثاني: جاء فيه فشل المفاوضات مع فرنسا، المبحث الثالث: تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة.
- الفصل الثالث: تناولنا فيه دور بن خدة في قيادة الحكومة المؤقتة يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى محاولة تسوية الخلاف مع قيادة الأركان، المبحث الثاني مواصلة المفاوضات مع فرنسا، والمبحث الثالث إعلان وقف إطلاق النار والاستقلال.
- وأخيرا الخاتمة استعرضنا أهم النتائج التي توصلنا إليها كإجابة عن التساؤلات التي طرحت سابقا.

كما ضم موضوع بحثنا مجموعة من الملاحق المهمة التي تكمل البحث وتدعمه علميا ومنهجيا.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

أولا: المصادر:

1-اتفاقيات ايفيان: لمؤلفه بن يوسف بن خدة وهو مصدر كتب باللغة الفرنسية قام بترجمته إلى اللغة العربية الكاتب لحسن زغدار، هذا الكتاب عالج وقائع المفاوضات التي جمعت بين الوفد الجزائري ووفد السلطات الفرنسية، ويعد هذا الكتاب من المصادر الأساسية في موضوعنا بإعتبار بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة.

2-شهادات ومواقف: لمؤلفه بن يوسف بن خدة اعتمدت عليه في الفصل الأول: المبحث الثالث.

3-المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر لمؤلفه سعد دحلب ويعتبر مهما لكونه أحد شخصيات الوفد المفاوض في إيفيان.

4-الجزائر في إيفيان تاريخ المفوضات السرية 1956- 1962 لمؤلفه رضا مالك والذي كان أيضا أحد أعضاء الوفد الجزائري المفاوض في ايفيان.

5-حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، الجزء الثالث، لمؤلفه أحمد توفيق المدني اعتمدت عليه في الفصل الثاني.

6-مذكرات الأمل التجديد: لمؤلفه الجنرال شارل ديغول.

المصادر باللغة الأجنبية:

- Redha Malek, l'Algérie a Evian, histoire des négociations secrétes (1956-1962), Dahlab, Alger, 1995.
- Mohamed Harbi, le FLN réalité des origines à le prise du pouvoir 1945-1962, NAQE- Eral, Alger, 1993.

ثانيا: المراجع:

1- مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية 1954-1962 لمؤلفه نور الدين حاروش الذي ألم بشكل كبير أهم جوانب حياة بن يوسف بن خدة، واعتمدنا عليه بالأخص في الفصل الأول ومباحثه.

2-ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، لمؤلفه يحي بوعزيز، وقد استعنا به في العديد من فصول الرسالة ومباحثها لأنه تعرض إلى عدة قضايا مرتبطة بموضوع الدراسة.

3-المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، لمؤلفه احدادن زهير، اعتمدنا عليه هو الآخر في العديد من المباحث لأنه تعرض إلى عدة قضايا تخدم موضوع الدراسة.

4-تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، لمؤلفه محمد العربي الزبيري.

5-جذور نوفمبر 1954 في الجزائر لمؤلفه مصطفى هشماوي.

*وبخصوص الرسائل العلمية فقد استفدنا من أطروحة الدكتوراه بعنوان: "الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس- بن يوسف بن خدة نموذجا" لحسين مجاود.

أيضا: رسالة ماجستير بعنوان: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962 لأحمد بن فليس.

*بالإضافة إلى جملة من المقالات المنشورة في المجلات منها المصادر، أول نوفمبر، والجرائد: جريدة المجاهد.

*كذلك الملتقيات ونذكر منها: ملتقى المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 للأستاذ: يحي بوعزيز "محتويات اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962".

صعوبات البحث:

أما فيما يخص الصعوبات التي تعرضنا إليها فهي صعوبات يتعرض لها كل باحث ودارس ما دام في صدد الدراسة والبحث والتي تمثلت في:

- عدم إمكانية التوصل إلى المكتبات وذلك بسبب الحجر الصحي.
- صعوبة التنقل بين الولايات.
- صعوبة الحصول على المادة الأرشيفية ومهما يكن فالشيء الذي نقدمه ما هو إلا تفاصيل بسيطة عن موضوعنا

لكن على الرغم من الصعوبات التي واجهتنا فلم تقلل من إصرارنا.

الفصل الأول: ترجمة لبن يوسف بن خدة

المبحث الأول: المولد والنشأة

المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه السياسي

المبحث الثالث: وفاته

المبحث الأول: المولد والنشأة

ولد بن يوسف بن خدة بالبرواقية*[1] ولاية المدية يوم 23 فيفري 1920، وهو ابن قاض[2] والده "عبد العزيز بن شيخ محي الدين بن خدة"، من مواليد 1884 كما أن جده كان أيضا قاضيا مشهورا بالبرواقية، يلتقي نسبهم مع نسب "الأمير عبد القادر" في جدهم المشترك "قادة بلمختار"، الذي يعود نسبه إلى أهل البيت "سلالة علي بن أبي طالب"، وأمه "حنيفه ديكاي" وكان يوسف الثالث بين إخوته الستة: فنجد عبد الحليم البكر، الحسين، إبراهيم، محمد وبنت واحدة تسمى صليحة، وقد اختار له أبوه اسم الولي الصالح سيدي بن يوسف صاحب مليانة[3]، نشأ في أسرة صالحة ذات أصول معروفة كان أبوه من قدماء المتخرجين من المدرسة الإسلامية الفرنسية بالجزائر العاصمة، والتي تعتبر واحدة من بين المدارس الثلاث التي أنشأتها السلطات الفرنسية في كل من قسنطينة وتلمسان والجزائر العاصمة، من أجل تخريج شيوخ وقضاة في قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[4].

عرف اليتم في سن الحادية عشر من عمره، حيث كان شديد الارتباط بإخوته خاصة أخوه الأكبر عبد الحليم، الذي ضحى بمعظم وقته وجهده من أجل تربيتهم ورعايتهم حتى

***البرواقية:** مدينة وبلدية تابعة لدائرة البرواقية بولاية المدية الجزائرية يسكنها حوالي 20 ألف نسمة، حيث تعتبر قطب صناعي مهم وأهم مصانعها وحدة انتاج المضخات والعتاد الفلاحي كما أنها مدينة ذات طابع فلاحي رعوي. أنظر: Htpp/ ar. M. wikepedia. Org/ 2020/04/05.

1- رضا مالك: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003م، ص 366.

2- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود دحاج، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 628.

3- مجاود حسين: الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس. بن يوسف بن خدة. نموذجا، رسالة دكتوراه، إشراف إبراهيم لونيسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 305.

4- نور الدين حاروش: مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الأمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص 91.

أنه لطالما ردد المقولة الآتية فيه:" لقد ضحى بشبابه من أجل تربيتنا"[1].

المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه السياسي

التحق بن يوسف بن خدة في بداية تعليمه بالمدرسة القرآنية المتواجدة في مسقط رأسه، على عادة كل الجزائريين والمغاربة في تلك الفترة، حيث كانت الأسرة ترسل أبناءها إلى الكتاب قصد تعليمهم مبادئ الدين الإسلامي وتلقينهم القرآن الكريم، بهدف تمتين تربيتهم وتهذيب سلوكهم حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية لما يكبرون ويكون زادهم في المستقبل[2]، وقد بدأت دراسته بالمدرسة القرآنية ثم المدرسة الفرنسية، وإلتحق بمدرسة ابن رشد الثانوية وهي مدرسة استعمارية سابقة، وهناك تعرف على رواد الوطنية الجزائرية كالأمين دباغين*، وعبان رمضان**، وسعد دحلب***[3]، وفي سنة 1942 وبعد حصوله على شهادة البكالوريا التحق بكلية الطب قسم الصيدلة بجامعة الجزائر، وهي نفس السنة التي انخرط فيها في حزب الشعب الجزائري وعمره آنذاك لا يتجاوز 22 سنة، وهنا نجده قد خاض عدة جبهات منها مواصلة الدراسة الجامعية ثم التركيز على النشاط الحزبي بالإضافة إلى القيام بمختلف المهام التي كانت توكل إليه، هذا ما مكنه من التعرف على العديد من

1- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 91.

2- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، برج الكيفان، الجزائر، 2004، ص 389.

***الأمين دباغين:** دكتور في الطب نظم أول شعبة للمثقفين في حزب الشعب الجزائري، ثم ارتقى إلى العضوية من اللجنة الإدارية لهذا الحزب، ثم ترأس كتلة النواب لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1954. أنظر: المجاهد: العدد1، الجمعة 19 سبتمبر 1958، ص 9.

****عبان رمضان:** مناضل في حزب الشعب الجزائري ألقي عليه القبض إثر مؤامرة 1960 وأطلق سراحه في شهر جانفي 1955 فإلتحق فورا بصفوف جبهة التحرير الوطني في ناحية البليدة وتولى تنظيم مصالح الاتصالات مع الداخل والخارج، كان أحد منظمي مؤتمر 20 أوت 1955، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ. أنظر: نفسه، ص 8.

*****سعد دحلب:** ولد سنة 1919م، بقصر الشلالة بتيارت كان عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، وبعد اندلاع الثورة عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وشغل منصب الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أنظر: آسيا تميم: الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 253.

3- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 601.

الطلبة الجزائريين والفرنسيين بحيث أصبح على تواصل مع العديد من رجال الحركة الوطنية[1].

ولقد مارس بن خدة في تكوينه السياسي العديد من المسؤوليات المسندة إليه، بفضل ما قيل عليه من جدية وتفاني وكفاءة.

وهكذا فإن يوسف بن خدة كان عضوا في اللجنة المركزية ابتداءا من1947 قد أصبح عضوا ضمن فريق المسؤولين الذين جعلوا من حزب الشعب الجزائري حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية أكبر الأحزاب الجزائرية عقب الحرب العالمية الثانية، التي تصدت لكل المشاكل الأكثر تعقيدا واستعجالا من ذلك[2]، وفي الوقت الذي عين فيه في منصب الأمين العام لحركة الإنتصار سنة 1951م.

بقي له امتحان واحد للحصول على شهادة الدكتوراه في الصيدلة وبتواضع كبير إستسمح زملائه في الحزب أن يمنحوه عطلة لمدة شهر وهذا لإتمام دراسته مما جعله ينال حب وتقدير هؤلاء[3].

ثم التحق بجبهة التحرير عام 1955 بعد أن تجاوزته الأحداث، ويصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962، وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ 1956-1957 ثم وزيرا للشؤون الإجتماعية في سبتمبر 1958[4]، وأخيرا رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأقصي من الساحة السياسية إبتداءا من 1962 ولا يعود إليها حتى عام 1976 عندما وقع على البيان الذي يشعب نظام العقيد بومدين[5].

1- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 98.

2- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 8-9.

3- المصدر نفسه، ص 607.

4- عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 1998م، ص 279.

5- محمد حربي: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 183.

وفي عام 1991 أسس حزب الأمة ذا التوجه الإسلامي والذي حله فيما بعد[1].

المبحث الثالث: وفاته

تحت حكم الرئيس الشاذلي بن جديد الذي أعلن فيه عن التعددية الحزبية، أسس بن خدة مع عبد الرحمان كيوان* وأعضاء آخرين في الحركة الوطنية حركة «الأمة» وهدفها هو العمل لتجمع بين الإسلاميين والوطنيين الذين يعملون من أجل برنامج مجتمع إسلامي[2]، وفي نفس الوقت يؤسس مع الشيخ أحمد سحنون «التضامن الإسلامي الجزائري» الذي يهدف إلى التنديد بالحالة والوضع الإستثنائي والخرق الخطير لحقوق الإنسان في أعقاب إنقلاب 1992م، وتوقيف المسار الإنتخابي[3].

إلا أن بن يوسف بن خدة لما اشتد به المرض طلب أن يدفن إلى جانب صديقه ورفيقه الأبدي سعد دحلب في مقبرة سيدي يحي، كما أمر أن يصلي على جنازته الإمام الشيخ الطاهر آيت علجت[4].

وبعد مرض عضال ألم به توفي الرئيس بن يوسف بن خدة في بيته بالجزائر العاصمة يوم 5 ذو الحجة 1424هـ[5] الموافق ل 4 فيفري 2003 بعد مسيرة حافلة من النضال

1- رضا مالك: المرجع السابق، ص 368.

***عبد الرحمان كيوان:** كان محامي وعضوا في حزب الشعب، وكبقية المثقفين فإنه سرعان ما ارتقى إلى مناصب القيادة، عضو سكرتارية حركة انتصار الحريات عام 1954، وأصبح اسمه رمزا للإصلاحية، كان النائب الثاني لرئيس بلدية العاصمة (جاك شرفا لبيه)، رفض موافقة بن خدة على الانضمام إلى جبهة التحرير بدون شرط، ونادى بالاستقلال الذاتي عوض المطالبة بالإستقلال التام، شهرت به جبهة التحرير في إحدى منشوراتها، فكان آخر من انظم وشارك في المفاوضات مع مبعوثي غي مولي عام 1956، عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961، ولم يلعب أي دور بعد الحرب، أصبح مدير للوضعية العمومية عام 1974. أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 184.

2- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 393.

3- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 96.

4- المرجع نفسه، ص 97.

5- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 393.

والعطاء[1]، عن عمر يتناهز ال83 سنة ودفن بمقبرة سيدي يحي عوض مربع الشهداء بمقبرة العالية، وهذا 15 يوما بعد رحيل رمز آخر من رموز الحركة الوطنية وحرب التحرير وهو الدكتور لمين دباغين، وبعده رحيل صديقه الشيخ أحمد سحنون الذي يرقد بجواره أيضا، طيب الله ثراهم وأسكنهم فسيح جناته، حضر جنازته جمع غفير من المواطنين بالإضافة إلى شخصيات سياسية وفكرية بجميع توجهاتها[2].

كان بن يوسف خدة معروفا بعمق التدين والتقوى وحب الوطن وسعة الثقافة والإهتمام بكتابة تاريخ الثورة والحركة الوطنية رحمه الله تعالى[3]، ترك خمسة كتب مطبوعة:

- جذور أول نوفمبر 1954م.
- إتفاقيات إيفيان 1962م.
- أزمة الجزائر 1962.
- عبان رمضان وبن مهيدي ودورهما الفعال في الثورة.
- الجزائر عاصمة المقاومة الجزائرية.

وكتابين تحت الطبع:

- رفاق مصالي يحاكمونه.
- خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر سنة 1957[4].

1- نجود ظافر: ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 173.

2- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 97.

3- رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 420.

4- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 394.

خلد اسمه من خلال إطلاق تسمية بعض الهياكل المختلفة بإسمه، فمستشفى البرواقية مسقط رأسه يحمل إسم يوسف بن خدة[1].

كرمته أيضا السلطات الجزائرية بإطلاق إسمه على الجامعة المركزية بالجزائر[2]، وهي أكبر وأقدم جامعة بالجزائر من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بداية من 8 جمادى الثانية 1425ه الموافق ل 26 جويلية 2004م، حيث أصبحت تسمى جامعة بن يوسف بن خدة. الجزائر[3].

1- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 97.

2- رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 420.

3- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 97.

الفصل الثاني: عوامل ظهور الحكومة المؤقتة الثالثة

المبحث الأول: جذور الخلافات بين الحكومة المؤقتة الثالثة وهيئة الأركان

المطلب الأول: بداية الخلافات

المطلب الثاني: أسباب الخلافات

المبحث الثاني: فشل المفاوضات مع فرنسا

المبحث الثالث: تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة

المبحث الأول: جذور الخلافات بين الحكومة المؤقتة الثالثة وهيئة الأركان

المطلب الأول: بداية الخلافات

قبيل إنعقاد الإجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية* في طرابلس 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960، كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة: جيش التحرير الوطني معزول ومهمل في الداخل يقاوم بكل شجاعة عدوا استعاد المبادرة شيئا فشيئا، الوحدات المجمدة في الحدود الشرقية والغربية تصور المشهد المؤلم " المسؤولون تنهشهم الطموحات الشخصية تصفية الحسابات، التحالفات العابرة هي شغلهم الشاغل"[1].

وبعد انتهاء إجتماع المجلس في 18جانفي 1960 اتضح أن الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة قد عرقلت نشاطاتها، وتحولت في النهاية إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش[2].

وقد تميز الوضع العسكري في 1960 بسمتين بارزتين هما تراجع دور جيش التحرير في الداخل وتزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية للجبهة، في مقدمة العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المعطيات الأساسية للوضع العسكري في تلك الفترة مخطط شال الذي أضعف الولايات إلى حد كبير، والحواجز الحدودية التي عزلتها عن الخارج متسببة في تجميد قوات متزايدة عددا وعدة على طوال الحدود الشرقية والغربية، وفي

***المجلس الوطني للثورة:** يعتبر الهيئة العليا للثورة وهو صاحب الاختصاص للتقرير في مستقبل الجزائر، كان يتكون من 34 عضوا 17 عضو أساسيون ويساعدهم 17 عضو من الأعضاء الباقون، وكان المجلس بمثابة برلمان الشعب الجزائري أثناء الثورة بعقد اجتماعات بمدينة طرابلس الليبية. أنظر: د: عبد الملك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية من 1954-1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص 147.

1-علي كافي: من مناضل سياسي إلى قائد عسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، ط1، 1999م، ص 258.

2-عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 496.

صيف 1960 بعد نجاح هيئة الأركان في مهمة التوحيد وإعادة التنظيم أصبح في الحدود جيش قوامه 23 فيلقا[1].

أي حوالي 23 ألف جندي يضاف إليها 05 كتاتب ثقيلة جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه قوته وسيادته، ومن هنا أصبح للثورة جيشان جيش في الحدود وجيش في الداخل الأول يسعى إلى السلطة والثاني هدفه المقدس محدد ومعروف وهو حماية الثورة[2].

بعد تراجع دور الولايات أصبح الجيش الخارجي القوة الضاربة الأولى لحرب التحرير، وقد وفرت الحواجز الحدودية في آن واحد الحجة والذريعة لعدم الدخول إلى الجزائر والأسلحة والمعدات كانت متوفرة هناك بكثرة، وكذلك التأطير والتكوين السياسي الإيديولوجي بفضل المحافظة السياسية التابعة لهيئة الأركان العامة في الشرق والغرب بعد عملية التوحيد[3].

ولقد انتقد قادة الجيش لاسيما الثلاثي هواري بومدين*، سليمان**، منجلي، بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عامة مع توجيه سهام خاصة إلى الثلاثي صاحب السلطة الفعلية فيها.

1- صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006م، ص ص 57-58.

2- علي كافي: المصدر السابق، ص 258.

3- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 58.

***هواري بومدين:** اسمه الحقيق محمد بوخروبة ولد سنة 1932 بالقرب من قالمة، التحق بالثورة في فيفري 1955 بالمنطقة الخامسة وهران، ثم عين قائدا لأركان الجيش بعد الاستقلال أصبح وزير للدفاع وفي 19 جوان 1965 انقلب على نظام بن بلة رفقة جماعة وجدة. أنظر: عبد القادر حميد: المرجع السابق، ص 291.

****سليمان:** ينحدر من مدينة تيارت ناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قبل 1954 وفي بداية 1956 التحق بالجبال في الولاية الخامسة، وأصبح في ماي 1958 مقدما وعضو مجلس الولاية الخامسة، عضو المجلس الوطني للثورة في 1959 وأحد معاوني بومدين في هيئة الأركان العامة، نائب في الجمعية التأسيسية الدولي في سبتمبر 1962. أنظر: رضا مالك: المرجع السابق، ص 375.

وصادق المؤتمر رغم هول المداولات على مجموعة من القرارات الهامة، أقسم المشاركون بالمصحف الشريف على الإلتزام والعمل على تطبيقها ومن أهم هذه القرارات:

- هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا.

- التسيير السليم للميزانية مع التقشف وتقليص عدد الموظفين في البعثات الخارجية وادخالهم ليلتحقوا بالحدود.

- إدخال الأموال إلى الداخل مع تكوين لجنة المراقبة والمحاسبة المالية.

- دخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر.

- تثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة[1].

- حق الحكومة المؤقتة في التفاوض حول مبدأ تقرير المصير مع الرجوع إلى المجلس الوطني إذ تعلق الأمر بوقف إطلاق النار، وكذلك إعطاؤها حرية المبادرة في اتخاد الموقف الذي تراه صالحا فيما يتعلق بفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

- تعزيز إمكانية الثورة السياسية والعسكرية وتلقي الإعانة من كل المصادر التي تتعاطف مع القضية الجزائرية[2].

- يحث موقف مختلف الدول من القضية الجزائرية وإقرارهم لأهمية إستمرار إعتماد الثورة على مساعدات الدول العربية المادية والأدبية ثم الدول الإفريقية الآسيوية ثم الدول المحبة للسلام[3]، ذلك أن هيئة الأركان العامة ظلت تنتظر تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس لاسيما المتعلقة بدعم الجيش ماديا وبشريا لكن بدون جدوى.

1- محمد عباس: رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص 408.

2- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 447.

3- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1984م، ص 461.

وكلما زاد تجاهل الحكومة المؤقتة لهذه القرارات زاد تعلق هيئة الأركان بها[1].

ولعل الشيء الذي زاد في حدة الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في الوقت المحدد أي في جانفي 1961 على أبعد تقدير، وقد كانت هيئة الأركان تنتظر هذه السياسة بفارغ الصبر لإثارة مسألة القرارات إلا أنها ظلت حبر على ورق[2]، فلم ينتظر بومدين ومساعديه في الحكومة المؤقتة فشرعوا لبعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل تجنيد الطلبة واللاجئين[3]، وقد كانت إستراتيجية قيادة الأركان العامة للجيش قائمة على أن للجيش أسبقية على المنظمات السياسية[4].

وكان من المفروض أن تكون هيئة قيادة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب ولكن حسب شهادة يوسف بن خدة فإن هذه اللجنة لم تمارس هذه السلطة، ربما لإنشغال أعضاؤها بمشاكل أخرى وكان من الطبيعي أن تستغل هيئة قيادة الأركان هذه الوضعية، لتدعم نفسها حيث تمكنت من تشغيل قوة عسكرية نشيطة وطيعة ومهيكلة على الحدود، وتمكنت من الإستلاء على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود[5].

كما وضعت كل إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة التي لم تكن تهتم بالحرب إلا قليلا حيث تمكنت من تحويل جهاز كامل عن مهمته الحقيقية ألا وهي الحرب [6]نحو الإهتمام بالسباق للفوز بالسلطة بعد إسترجاع السيادة الوطنية[7]، كما كانت تعتبر هذه الهيئة

1- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، ط1، المطبوعات الجميلة، البليدة، 1997م، ص 31.

2- محمد عباس: المرجع السابق، ص 375.

3- سعد البشير العمامرة: المصدر السابق، ص 31.

4- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 103.

5- إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 95.

6- علي كافي: المصدر السابق، ص 258.

7- سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الرغاية، الجزائر، 2007، ص 113.

وحسب ما جاء في قرارات مؤتمر طرابلس أن الولايات لا بد أن تخضع بشكل طبيعي لسلطتها ومن صلاحياتها إلى أن تتلقى المساعدة لكن اللجنة الوزارية للحرب كانت تعتبر أنه لا يمكن لهيئة الأركان المقيمة في الخارج أن تقود إلا قوات الحدود[1].

وقد كانت رغبة اللجنة الوزارية المشتركة للحرب هي أن تبقى سيدة الوضع سواء في المجال السياسي حيث تتمتع بدعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

ولهذا حدث تنافس وصراع داخل صفوف الثورة، والذي كان ما بين ثلاث قوات: قوة الثلاثي المكون للجنة الحرب: كريم بلقاسم*، لخضر بن طوبال**، عبد الحفيظ بوصوف***، وقوة هيئة الأركان العامة وقوة الحكومة المؤقتة[3].

وأمام تعقد الأوضاع وتزايد طموحات العقيد الشاب هواري بومدين في الوصول إلى القمة، قرر فرحات عباس أن ينقل جيش الحدود إلى الداخل قبل يوم 31 مارس 1961، لوضع بومدين أمام أمر الواقع فإما أن ينفذ القرار وإما أن يتراجع ويخسر كل شيء.

1- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980، ص 222.

2- عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999م، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 20001، ص 52.

***كريم بلقاسم:** من مواليد منطقة القبائل كان أحد الأعضاء الستة الذين قرروا انطلاقة الثورة، وكان مسؤول عن تنظيم الثورة في منطقة القبائل ومسؤول عن الشؤون العسكرية في لجنة التنسيق والتنفيذ وتولى منصب وزير الدفاع ونائب رئييس الحكومة المؤقتة. أنظر: عبد الملك مرتاض: المرجع السابق، ص 147.

****لخضر بن طوبال:** من مواليد ميلة مناضل في حزب الشعب مسؤول في المنطقة السرية والعسكرية، انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية. أنظر: د: علي زغدود: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة والنشر، 2006، ص 239.

*****عبد الحفيظ بوصوف:** ولد سنة 1926 بميلة إنضم إلى حزب الشعب ثم الة ح ا ح د ثم المنظمة السرية شارك في اللجنة الثورية للوحدة والعمل وساهم في تأسيس جبهة التحرير الوطني، وكان أحد أعضاء جماعة 22 التي فجرت الثورة وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية. أنظر: عبد القادر حميد: المرجع السابق، ص 292.

3- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية. ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 591.

ولكن بومدين رفض الإنصياع لأوامر رئيس الحكومة المؤقتة وفضل البقاء في تونس[1].

وقد كان السباق نحو السلطة قد إنطلق وقتها بين أعضاء قيادة الأركان العامة وقيادة الثلاثية، والخلاف بين قيادة الأركان واللجنة الوزارية المشتركة للحرب بدأت تتصاعد خاصة فيما يتعلق برفع القدرة العسكرية لجيش التحرير في الداخل وعلى الحدود، وكذلك للتموين بالسلاح وحجم المساهمات المالية المرصودة لجيش التحرير الوطني، وأشغال توزيع المساعدات الدولية الموجهة للاجئين الجزائريين الموجودين في المناطق الحدودية، عموما فإن الخلافات بين الهيئتين كانت تمس الجوهر كما تمس الشكل فيما يخص تطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة المتعلقة بزيادة قوة جيش التحرير الوطني وتدعيم الثورة[2].

وإن عدم إستجابة قيادة الأركان للأمر الصادر عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قد جعل القيادة المذكورة تخرج عن الطاعة وتتحول بالتدريج إلى معارض سياسي يمتلك قوة رادعة ويبحث عن شخصية بارزة يحتمي بها من أجل الإستلاء على السلطة[3].

وكما أن اللجنة الوزارية كانت تدرك إستحالة تنفيذ أوامر الدخول من الناحية العملية لأنه لم يكن في فائدة الثورة، وإن تعريض تلك البنية الجديدة إلى التحطيم لأن الدخول سيكلف مواجهة مع فرنسا، وتلك البنية التي قاومتها هيئة الأركان لا تزال طرية وسهلة العطب لأن عودها لم يصلب بعد حتى تقدر الوقوف في خط ثابت بمعداتها الضعيفة مقارنة بالعدو، لذلك فإن استجابت القيادة ونفذت الأمر فإنها ما تتحرك ومعها الوحدات المكونة حديثا، وقد تتعرض للتحطيم أمام طيران ومدفعية الجيش الفرنسي أو تتحرك القيادة دون الوحدات وتبقى الوحدات بيد اللجنة الوزارية وقد تتعرض للتفكك وإلى الفوضى، كما أصدرت اللجنة الوزارية قرار ثاني بأمر الولايات بأن توقف كل اتصال مع هيئة الأركان، وتتصل

1- عبد القادر حميد: المرجع السابق، ص 225.

2- عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 52-53.

3- محمد العربي الزبيري: دراسة تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص 133.

مباشرة بالحكومة، وهكذا رأت هيئة الأركان مس واضح بصلاحياتها الذي يعطيها الصفة العمومية أي هيئة الأركان العامة لجيش التحرير، كما أصدرت أمرا آخر بمنع هيئة الأركان من تجنيد جنود جدد لتعويض الخسائر اليومية في المعارك[1].

والملاحظ على هذا الصراع أنه كان علنيا حيث صرح لخضر بن طوبال في 5 فبراير 1961 في محاضرة للإطارات بتونس: «الذين يريدون السلطة فما عليهم إلا حمل البندقية لإقتلاعها من أيدينا».

ويذكر عبد الحميد براهيمي أن هذه اللغة سمعها أيضا من العقيد هواري بومدين[2].

وفي مذكرات علي كافي* مستحضرا هذه القضية الشائكة ما يلي:

(بومدين، منجلي) بدأت أعمالها في 23 جانفي 1960 وكانت تعرف بأنها لا تستطيع أن تقدم شيئا لجيش التحرير الوطني، ولكن كان لا بد أن تتظاهر بذلك كانت تعرف بأن القادة فقدوا كل اعتباراتهم، وأن الكثير من أعضائها قد تسرعوا في السباق على السلطة الذي أنهكهم جدا، وكانت تدرك أن القيادة لم تحافظ على روح أول نوفمبر في سباقها إلى القمة وتعرف أن ثورة نوفمبر عجزت عن خلق حزب حقيقي للسلطة[3].

وشيئا فشيئا وبتروي بدأت هيئة الأركان العامة تبدو كقوة تعارض أكثر فأكثر كل من اللجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبدأ الخلاف مع الأولى عندما

1- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 1999م، ص 141.

2- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 96.

* **علي كافي:** ولد في 17 أكتوبر 1928م بالحروش ولاية سكيكدة، بعد أن انكشفت نشاطاته في دعم الكفاح المسلح التحق بصفوف جيش التحرير الوطني بداية عام 1955م، أصبح من بين منظمي هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، وكان أيضا من وفد الولاية الثانية بمؤتمر الصومام في 1956م، عين مسؤولا عسكريا بالولاية وبعد ذهاب بن طوبال إلى تونس أصبح في أفريل 1956 عقيدا للولاية الثانية. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 88.

3- عبد القادر حميد: المرجع السابق، ص 225.

تعلق الأمر بالسلطة والمسؤولية على الولايات في الداخل فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته لا لمساعدتها ومؤازرتها في الكفاح ولكن لإرضاء تعطشه للسلطة[1].

ومنذ 1960 إذ كانت هيئة الأركان تدرك مصادر القوة لديها وتعرف مواطن الضعف عند خصومها، لاسيما وأن الحكومة المؤقتة ككل وبعض وزرائها كل على حدة كانوا قد ارتكبوا أخطاء كبيرة في التسيير وفي غيره وأصبحت تلك الأخطاء والنقائص معروفة في قيادات الجبهة بأسرها، استغلت هيئة الأركان ذلك لضرب مصداقية الحكومة وإضعاف سلطتها والتشهير بأعضائها، في الوقت نفسه خلع أعضاؤها على نفوسهم ثوب الثورية النقية المشددة، وقد كان الموقف مواتيا للنجاح في تلك اللعبة لأن أعضاء الحكومة المؤقتة بحكم تجربة السلطة الطويلة التي مارسوها.

وكانوا بالفعل كما أشرنا قد ارتكبوا أخطاء سياسية وكانوا حقا متصفين بجزء من العيوب والنقائص التي نسبتها إليهم هيئة الأركان العامة[2].

وفي شهر جوان 1961 كانت الحصيلة اذن كمية من الخلافات المتراكمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، بحيث صار الإنفجار واردا ولم يبقى لوقوعه سوى المبررات أو بالأحرى الذرائع اللازمة في مثل تلك الحالات[3].

وفي الحقيقة فإن المحرض الأساسي على المواقف الثورية لقيادة الأركان ضد اللجنة الوزارية المشتركة والحكومة المؤقتة لم يكن سوى علي منجلي يسانده قايد أحمد على عكس بومدين الذي كان دقيقا في الحسابات، وكان يتحرك إلى الأمام بحذر كبير ومع مساندته

1-علي كافي: المصدر السابق، ص 260.

2- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 58-59.

3- المرجع نفسه، ص 63.

الضمنية لهجومات علي منجلي* وقايد الملتهبة ضد اللجنة المشتركة والحكومة المؤقتة، فقد كان يعمل على تركيز هجوماته ضد كريم بلقاسم والحفاظ على علاقات طيبة ولا سيما مع بوصفوف رئيسه السابق الذي لم يبتعد عنه إلا في عام 1962 عندما تمت القطيعة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة وبعد تربع جيش التحرير فعليا على السلطة[1].

المطلب الثاني: أسباب الخلافات.

جوهر الصراع هو السلطة لكن للتعبير عنه لا بد من أسباب هي في غالبية الأحوال ذرائع أكثر منها أسبابا حقيقية للخلاف[2]، معنى ذلك أنه ينبغي ألا نعتمد كثيرا على أسباب الخلاف المعلنة لفهم جوهر النزاع بين هيئة الأركان و ح م، ما دام جوهر الصراع كان من أجل السلطة، ويتجلى ذلك في الشحنة السياسية لعوامل الخلاف، التي ظهرت بينهما في الواقع عندما ننظر إلى تلك العوامل نلاحظ أنها لا تنطوي على دلالة سياسية كافية لتبرير ما أحدثته من آثار في تصعيد الأزمة بين الطرفين بمعنى أن الصراع نشأ وتطور في ظل الخلافات حول المسائل التالية:

-السلطة على الولايات ومضاعفات قوة جيش الحدود، وتجنيد الطلبة والأطباء والمفاوضات مع الحكومة الفرنسية[3].

***علي منجلي: ولد في 1922 بغرابة ولاية سكيكدة، كان مناضل قديم في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، انضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني وشارك في هجومات 20 أوت 1955 خلال 1958 عين عضوا في قيادة الأركان لجيش التحرير. أنظر: أ د: بوعلام بلقاسم وآخرون: موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة 1954-1962، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2007م، ص 285.

1-عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 55.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص 132.

3- صالح بلحاج: المصدر السابق، ص 59-60.

-قضية الطيار الفرنسي التي أسقطت من طرف مدفعية جيش التحرير على الحدود فوق مركز التدريب "ملاق".

وقد قامت قيادة الأركان أسرت الطيار " فريدريك غبار " واتهمته بالتجسس وتحت ضغط الحكومة التونسية طالبت الحكومة المؤقتة تسليم الأسير إلى الحكومة التونسية، غير أن بومدين وزملائه في الأركان رفضوا ذلك مدعيين أن الطيار مات[1].

وكما أن الحكومة الفرنسية قد طالبت بوجوب تسليم الضابط المذكور إلى السلطات الفرنسية، عن طريق الحكومة التونسية ولكن هيئة الأركان رفضت هذا الطلب[2].

وألح الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة على إطلاق سراح الطيار الفرنسي فيما أمر فرحات عباس العقيد هواري بومدين بتلبية طلب الرئيس التونسي، أما بومدين فقد تماطل كثيرا ورفض الانصياع لأوامر الحكومة المؤقتة وأمام إصرار فرحات عباس[3]، وبعد تأزم الموقف بسبب هذا الرفض يقول سي علي في هذا الصدد جاءنا بن طوبال وبوصوف فتحدثنا معهما طويلا في مقر القطاع وكانت حجتهما:

"أن الثورة في خطر، أن الإخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد الأركان العامة على الحكومة المؤقتة، وعند خروج الإثنين رافقهما بومدين بمفرده ليعود إلينا بعد قليل والدموع تنسكب من عينيه وهو يقول لقد قدمت إستقالتي".

واستقالة بومدين أصبحت استقالة جماعية لهيئة الأركان العامة متبوعة برسالة مطلوبة إلى رئيس الحكومة المؤقتة وذلك في 15 جويلية 1961[4].

1- عبد العزيز بوباكير: مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979م، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 158.

2- محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، بئر مراد رايس، 2007م، ص 54.

3- عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص 228.

4- محمد عباس: المصدر السابق، ص 410.

–وقضية المكتب السياسي فهي لم تأتي صدفة ضمن مواثيق الثورة، بل جاءت استجابة لمشكل القيادة، والتي تستند لها مهمة تسيير شؤون الثورة وذلك بعد سخط هيئة الأركان على حكومة عباس فرحات الثانية 1961/1960، وإصدار المجلس الوطني خلال دورة أوت 1960 لائحة أقر فيها فشل الحكومة المؤقتة في أداء مهامها بعد نقاشات حادة تخللتها مشاكل الحكومة، والظاهر أن قضية المكتب السياسي طغت على نقاشات المؤتمرين في المجلس الوطني كبديل مؤسسي قد يغطي حالة العجز التي شهدتها أجهزة الثورة بسبب الصراع بين اللجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، فالقضية كانت في الأصل مسألة إعادة تقويم للوضعية التي كانت عليها الثورة واستئصال المشاكل المعلقة، لكن الأمر مستحيلا، ولحل هذه الأزمة انساق المؤتمرون بوازع الوطنية وذلك لإيجاد لجنة عليا وهي المكتب السياسي[1].

– وقضية الإشراف المباشر على الولايات في داخل الوطن مع البقاء خارج الحدود بين الشرقية والغربية للبلاد[2]، حيث شرع بومدين ومساعديه في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل: تجنيد الطلبة واللاجئين[3].

– والسلطة على الولايات: حيث كانت هيئة الأركان ترى أن الولايات تابعة لسلطتها وعلى اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس، فينبغي لها على وجه الخصوص أن تضع تحت تصرف هيئة الأركان المساعدات التي تخصصها للولايات وهي التي تقوم بإيصالها إلى الداخل، أما اللجنة الوزارية ترى عكس ذلك.

1– أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960–1961، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 32.

2– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص 135.

3– سعد بن البشير العمامرة: المصدر السابق، ص 29.

وبذلك لم يكن بمقدورها أن تمارس سلطتها على الولايات لأنها كانت مستقرة في الخارج، ومنه أصبح التحكم في الولايات منذ ذاك الوقت ورقة أساسية في منظور الصراع على السلطة بالنسبة إلى الجانبين، فكانت هيئة الأركان تريد أن تعزز سلطتها كي تضمن قيادة الولايات إلى جانبها، وأدركت اللجنة الوزارية أن جيش الحدود قد أفلت من رقابتهم، فأصبح الإحتفاظ بالسلطة على الولايات أمر في غاية الأهمية[1].

-ولعل الشيء الذي زاد في خلق حرج كبير لقيادة الأركان هو اعطاء الأوامر لجيش الحدود وقادته بالدخول إلى الجزائر قبل 21 مارس 1961[2].

- وهناك إختلاف كبير بين الجانبين حول زيادة قوات الجيش في الخارج بالتجنيد في أوساط اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب حيث قامت بتجنيد الطلبة والأطباء، وطلبت من الجميع مساندة الثورة وهذا ما رفضته اللجنة الوزارية للحرب بحجة عدم تكرار الخطأ الذي ارتكبته الجبهة في تقديرها عندما دعت الطلبة في ماي 1956 إلى مغادرة مقاعد الدراسة والإلتحاق بالجبال[3].

-والمفاوضات: زودت قضية المفاوضات هيئة الأركان بفرص كثيرة لمهاجمة الحكومة المؤقتة من بدء الإتصالات الأولى بمدينة مولان الفرنسية إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان، اتسم موقف هذه الهيئة من هذه المسألة بالمهارة والغموض معا فهي لم تقل إنها ضد المفاوضات، بل أعلنت أنها هي أيضا تريد السلم ولا تنكر ضرورة التوصل إلى تسوية[4].

1- صالح بلحاج: المصدر السابق، ص 60.
2- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 499.
3- المرجع نفسه، ص 499.
4- صالح بلحاج: المصدر السابق، ص 61.

وقد حاول الجنرال "ديغول"* أثناء اتفاقيات إيفيان دعم القوة الثالثة** في الجزائر وشجعتها مختلف الحكومات الفرنسية قبله، كما يجب على هذه القوة أن تتكون من جزائريين موالين لفرنسا ومعادين لجبهة التحرير الوطني، ويتعين عليها القيام بتنفيذ سياسة "تشارك بين الجزائر وفرنسا"، وبعد أن فشلت الحكومة الفرنسية في إبراز "القوة الثالثة" من الناحية العضوية في أجل قصير ونظرا للظروف الداخلية والخارجية، التي لم تكن في صالح فرنسا، وبعد تخليها عن المطالبة بإشراك الحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات قرر في الأخير استئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إيفيان في ماي عام 1961.[1]

-وخلال المفاوضات مع الطرف الفرنسي أبدت هيئة الأركان أكثر من تحفظ بل وعبرت عن استيائها ومعارضتها لموقف الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان، فأحد قادتها وهو الرائد سليمان الذي كان معروفا بإندفاعه ذهب أبعد من ذلك، حين صرحت إطارات جيش التحرير في الشرق بأن الحكومة المؤقتة ارتكبت خيانة حين قبلت التوقيع على تنازلات مخجلة على ظهر الثورة في إيفيان[2].

- ومنذ تلك اللحظة بات من الواضح أن الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيأة الأركان ستتفاقم أكثر، يذهب قايد أحمد إلى أبعد الحدود، وفي اجتماع له بإطارات جيش الحدود في الشرق

---

* **شارل ديغول:** ولد الجنرال ديغول في نوفمبر 1890 بمدينة ليل الفرنسية وتعود أصول عائلة "ديغول إلى عائلة أرستقراطية عسكرية للعصور الوسطى، وفي 1908م التحق بمدرسة سان سير العسكرية المتخصصة في تكوين ضباط الجيش الفرنسي ولقد أحرز نجاح في حياته العسكرية ولكن السياسية ما لبثت أن استهوته فمال إليها، وبعد عودته إلى فرنسا أسندت له مهمة في غاية الحساسية وهي ملف "تنظيم الأمة زمن الحرب". أنظر: رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2012، ص ص 152-153.

** **القوة الثالثة:** طبقة برجوازية عميلة في المجتمع الجزائري، معارضين للثورة الجزائرية حاولت فرنسا استغلالها لإصفاف موقف التفاوض لجبهة التحرير الوطني. أنظر: عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 56.

1- المصدر نفسه، ص 56.

2- محمد تقية: الثورة الجزائرية، المصدر، الرموز والمآل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م، ص 574.

ودعا الإطارات والجنود إلى عدم قبول هذه الإهانة "يقصد اتفاقيات إيفيان"، ومن ثم راحت الأجواء تتسم أكثر فأكثر إلى غاية وقف إطلاق النار ومع ذلك فقد التزمت هيئة الأركان بالهدنة، ولكن بعد ذلك عادت الأمور إلى التأزم[1].

المبحث الثاني: فشل المفاوضات مع فرنسا.

وعندما تسلم الجنرال ديغول الحكم بعد إنقلاب 13 ماي 1958[2]، كلف عبد الرحمان فارس وجان عمروش بالإتصال مع الجبهة وإبلاغها أنه مستعد ليبحث معها لإيقاف القتال على أساس مثلث جديد لا يختلف عن مثلث غي مولي إلا في الترتيب[3].

وكانت على أساس مشروع جديد من ثلاثة محاور ومراحل وهي: الإنتخابات، وقف القتال، المفاوضات، وبالفعل تمت هذه الإتصالات ما بين 20 أوت إلى20 أكتوبر1958 مع الجبهة، وخلال هذه الفترة بالذات[4]، وبالتحديد يوم 19 سبتمبر 1958 أعلنت جبهة التحرير الوطني من القاهرة عن إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية[5].

وإثر إعلانها اجتمعت بالقاهرة لتعد جوابها على عروض الجنرال ديغول لكن هذا الأخير أعلن في 23 أكتوبر عن" سلم الأبطال" وعن وجوب رفع العلم الأبيض فكان ذلك بمثابة دعوة صريحة إلى الإستسلام[6].

1-محمد تقية: المرجع السابق، ص 575.

2- محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 261.

3- المجاهد، العدد 92، 27 مارس 1961، ص 8.

4- أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985، ص 403.

5- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 432.

6- المجاهد: العدد 92، 27 مارس 1961، ص 8.

وأعلن ديغول عن استعداده لمباشرة الاتصالات والمفاوضات غير أنه سار ببطء في تنفيذ هذا المشروع المتمثل في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وذلك من خلال طرحه للمشاريع المختلفة بهدف عرقلة إنطلاقة الجزائر نحو مستقبلها[1].

وأعلن في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ يوم 16 سبتمبر 1959 اللجوء إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير، إلا أنه لم يقر بفكرة قيام "جمهورية جزائرية"[2] جاء في قوله « أنه يعرض على الشعب الجزائري، حق تقرير المصير، فقبل إنقضاء أربع سنوات من الإتفاق مع الجبهة على وقف إطلاق النار سوف تجرى إنتخابات يستطيع الناخبون فيها أن يختاروا بين ثلاثة أمور: 1- الحكم الذاتي الداخلي، 2-أوالإندماج مع فرنسا، 3- أو الإستقلال التام»[3].

إلا أن ديغول في نفس الوقت رفض الإستقلال والفرنسة وإختار المشاركة بحيث تكون «حكومة الجزائريين من الجزائريين وإتحاد وثيق معها (أي فرنسا) فيما يتعلق بالإقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية» أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادة المحدودة وبما أن هذه السيادة لا يكتفي بها ديغول فعمد إلى تجزئة الأمة لإضعافها[4].

وفي 28 سبتمبر1959 يلقي رئيس الحكومة المؤقتة (فرحات عباس) بتونس رد الحكومة الجزائرية على خطاب الجنرال ديغول، ويعلن عن قبول حكومته لمبدأ (تقرير المصير)[5]، وعن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حتى تبحث معها «الشروط السياسية والعسكرية لإتفاق القتال وشروط ضمانات تطبيق تقرير المصير[6].

1- أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 404.

2- أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، الجزء الأول: أحلام ومحن (1932-1965)، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 132.

3- مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، تق: بسام العسلي، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 572.

4- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 17.

5- مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 531.

6- المجاهد، العدد 92، 27 مارس 1961، ص 8.

ويمكن أن تكون المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار والتفاوض مع الجبهة التي كانت من خلال دعوة الرئيس ديغول، ج، ت، و يوم 10 نوفمبر 1959 «أقول مرة أخرى، إنه إذا كان قادة الإنتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك، فبإستطاعتهم القيام بذلك وأكرر أن الشروط ستكون مشرفة...»[1].

وقبلت الحكومة المؤقتة العرض وعينت الزعماء* الخمسة المعتقلين في فرنسا للتفاوض إلا أنه رفض التفاوض معهم لأنه حسب تعبيره خارجين عن المعركة، وهو يريد التباحث والتفارض مع من هم داخل أرض المعركة إلا أن ديغول كان له هدف من وراء ذلك وهو بث الإنقسام[2].

وفي فيفري 1960 اجتمع المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان وعبد الحفيظ بوصوف فحدثه هذا الأخير عن الشروط التي ترغب الحكومة الجزائرية في توفرها حتى يتمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره بحرية[3].

1-لقاء مولان: 25-29 جوان.

دعا ديغول يوم 14 جوان 1960 قادة الثورة للحضور إلى باريس للتفاوض معهم[4]، وقال بالخصوص: « إنني أتوجه بإسم فرنسا إلى قادة الانتفاض أعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي ما تزال جارية، ونفصل في مصير الأسلحة، ونضمن آمال المحاربين، ثم بعد ذلك يستعمل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته

1-أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير، الجزائر 2013، ص 227.

***الزعماء** الخمسة المعتقلين وهم بن بلة، آيت أحمد حسين، بوضياف، بيطاط وخيضر.

2- يحي بوعزيز: محتويات اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، من تنظيم جمعية أول نوفمبر 1954، في 28-29 أكتوبر 1962، باتنة، ص 53.

3- المجاهد، العدد 92، 27 مارس 1961، ص 8.

4- يحي بوعزيز: "محتويات اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962"، المرجع السابق، ص 59.

في هدوء، ولن يكون هناك قرار إلا قراره»[1]، وإجابةَ على تصريح الجنرال ديغول فقد استجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإرسال مبعوثين هما محمد بن يحي* وأحمد بومنجل**[2]، وقد ضم الوفد الفرنسي الذي كلف بالتباحث معها كلا من روجي موريس Roger Moris والجنرال ڤاستيناس Gastines [3].

الحكومة الفرنسية لم تستقبل الوفد الجزائري كمفاوضين بل كخارجين عن القانون Hors la loi [4]، منذ بداية المحادثات برز تناقض واضح في وجهات النظر بين الطرفين[5]، إكتشف المبعوثان الجزائريان بأنهما أمام شروط وقيود حددها الجانب الفرنسي بمفرده ولا يقبل في شأنها النقاش أو التفاوض[6]، وتبين من حديث بومنجل وبن يحي مع مخاطبيهما روجي موريس والجنرال دوغاستين أن هذه الشروط يجب أن تتضمن إجراء مباحثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول[7]، إلا أن الوفد الفرنسي رفض هذا الإقتراح وألح على

1- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 327.

***محمد بن يحي:** ولد في 3 جانفي 1932 بجيجل، واصل دراسته في الحقوق وسجل نفسه في 1953 كمحام متربص في 1955، أحد المدافعين عن رابح بيطاط المعتقل في سجن سركاجي، شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، أختير عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مفاوض في إيفيان (1961-1962). أنظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 81.

****أحمد بومنجل:** ولد في 21 أفريل 1906 (تيزي وزو)، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959، وأحد المفاوضين في لوغران وإيفيان (1961-1962)، انسحب من الحياة السياسية إلى غاية موته عام 1984. أنظر: المرجع نفسه، ص 100.

2- بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص ص 18-19.

3- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ص 327.

4- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004، ص 197.

5- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 423.

6- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ص 327.

7- شارل ديغول: مذكرات الأمل، التجديد، 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 100.

اعلان هدنة كشرط مسبق وأكد أن الجنرال ديغول لا يستطيع القبول بلقاء فرحات عباس في الوقت الذي يقتل في جنود فرنسيين من قبل جيش التحرير الوطني[1].

وقد تمسك المندوبان الفرنسيان بخطة ديغول حيث كان هناك رفض قاطع في التحدث عن أمور أخرى* غير وضع السلاح ومصير المقاتلين[2].

وفشل هذا اللقاء وذلك بسبب سوء معاملة الحكومة الفرنسية لها، حيث تم عزلهما كأنها أسيران في مقر عمالة مولان[3].

وفي الوقت التي كانت فيه الحكومة الفرنسية تتفاوض مع بومنجل وبن يحي، كانت في نفس الوقت على اتصال مع قادة الولاية الرابعة (4) لتوقيف القتال، دون علم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فإن ديغول كان غير معترف بجبهة التحرير الوطني وأراد الإستسلام لجيش التحرير الوطني[4]، انتهت هذه المحاولة التي قام بها ديغول (تفاوض مع سي صالح في قصر الإليزي بفرنسا) بالفشل لأن قادة الثورة الجزائرية في الداخل والخارج توحدوا وإتفقوا على اعتبار جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهي المؤهلة لإجراء أي تفاوض مع فرنسا والدفاع عن حقوق الشعب الجزائري[5]، ظن الجنرال ديغول أنه بواسطة هذه المناورات السياسية يستطيع أن يحقق لفرنسا ما لم

1- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 424.

*منح المفاوضين الجزائريين الذين سيقيمون في فرنسا حرية الإدلال بأي بيانات ويعقدوا المؤتمرات الصحفية، وأن يفرج عن كل من بن بلة ورفاقه المحجوزين في جزيرة إيكس ليشتركوا في المفاوضات وقد كان الجواب ينطوي على أن هذه المطالب غير معقولة، ما لم يتوقف القتال. أنظر: شارل ديغول: المصدر السابق، ص 100.

2- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 117.

3- يحي بوعزيز: محتويات اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962، المرجع السابق، ص 59.

4- عمار ملاح: المرجع السابق، ص 197. للمزيد أنظر: فتحي الديب.. عبد الناصر وثورة الجزائر، المصدر السابق، ص 477.

5- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 521.

يستطيع أن يحققه لها جيشها في ميادين القتال خلال ستة أعوام، خاصة فيما يتعلق بتجزئة الوطن الجزائري وإقتسامه[1].

2- لقاء لوسارن (Lucerne) يوم20 فيفري 1961.

وشهدت فترة قبل إنعقاد لقاء لوسارن تطورات سياسية هامة أبرزها، مظاهرات 11 ديسمبر 1960 استمرت أيام 11-12-13-14-15 إلى أن أعلنت ج. ت. و. عن إيقافها[2]، رفعت خلالها شعارات تطالب بتقرير المصير هاتفة بحياة جبهة التحرير الوطني والجزائر المسلمة «تحيا جبهة التحرير الوطني»، «يسقط ديغول»، «الجزائر مسلمة»، «يحيا فرحات عباس» أطلقوا سراح بن بلة[3]، كما حققت المظاهرات عدة نتائج منها إقناع ديغول بعدم جدوى الحلول الوسطى وحتمية التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري، كما أنها أوجدت لدى الشعب الفرنسي تيار مناهض للسياسة الإستعمارية[4]، على المستوى الداخلي أيضا تحطم حكم المعمرين والخونة والقوة الثالثة التي أراد ديغول بعثها، فشل كل المشاريع الديغولية التي جاء بها منذ 1958، أما على المستوى الخارجي التأكيد بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي لهذه الثورة وأنها هي وحدها المفاوض[5].

وبعد هذه المظاهرات تيقن "ديغول" أنه أصبح بين قوتين متضادتين حيث أدرك قوة.ج. ت. و. من جهة ومن جهة أخرى نوايا دعاة الجزائر الفرنسية للإطاحة به، هذا ما جعله

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 759.
2- عمار ملاح: المرجع السابق، ص 245.
3- عبد الرحمان بوقارة: سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر (1959-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014، ص 137.
4- مجلة أول نوفمبر: إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، الجزائر، 1980، عدد 47، ص 14.
5- عمار ملاح: المرجع السابق، ص ص 245-246.

يشرع مباشرة في الإستعداد للإستفتاء8 جانفي 1961 [1]، كانت نسبة التصويت بالنسبة للجانب الفرنسي 76% صوتوا بنعم أما الجانب الجزائري نسبة التصويت بنعم 70%[2].

وبعد المظاهرات الشعبية الكبيرة للجموع الجزائرية، لم يعد ديغول يملك سياسة بديلة للجزائر وفي الأخير قبل التفاوض مع الجزائريين[3].

وهكذا كان الأمر في لوسارن (Lucerne) يوم 20 فيفري 1961 بسويسرا[4]، بواسطة الوزير السويسري أوليفي لونغ وهو اللقاء الذي برزت فيه شروط ووجهات النظر حول بعض القضايا الجوهرية[5]، أوكل ديغول هذه المهمة "لجورج بو مبيدو" أما الجانب الجزائري فكان يمثله الطيب بولحروف* وأحمد بومنجل[6].

واستمر الوفدان في المفاوضات لغاية 1961/03/15 وهو اليوم الذي إكتشف فيه كل طرف أن المواقف متباعدة ولا يمكن التغلب على الصعاب التي برزت أثناء النقاش بين أعضاء الوفدين[7].

1- عبد الرحمان بوقارة: المرجع السابق، ص 139.

2- أمحمد يوسفي: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: جمال شعلال، مر: جمال يحياوي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 67.

3- خالد نزار: الجزائر (1954-1962) يوميات حرب، تر: سعيد اللحام، منشورات أنيب، الجزائر، 2004، ص 192.

4- أمحمد يوسفي: المرجع السابق، ص 57.

5- Redha Malek, l'Algérie a Evian, histoire des négociations secrétes (1956-1962), Dahlab, Alger, 1995, P 125.

***بولحروف:** ولد الطيب بولحروف يوم 9 أفريل 1923 بمنطقة وادي الزناتي (قالمة) نشأ في أسرة متواضعة زاول دراسته بمدينة عنابة ولم يتسن له مواصلة التعليم، إذ طرد من المدرسة وهو في المرحلة الإعدادية في إطار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزئرية، مارس عدة مهام من بينها: عين ممثلا للجبهة في كل من روما وجنيف لعب دورا هاما في الاتصالات الأولية مع السلطات الفرنسية هذه الاتصالات التي توجت بإتفاقية ايفيان التي واكب أهم مراحلها بدء بالاتصالات السرية بجنيف 1961 إلى التوقيع النهائي للاتفاقيات في 18 مارس 1962. أنظر: آسيا تميم: المرجع السابق، ص 275-276.

6- بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 20.

7- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 527.

ويمكن أن نجمل مواقف الطرفين فيما يأتي:

موقف ديغول:

1-تسعى فرنسا إلى إعطاء الجزائر حكما ذاتيا فقط.

2-عزل الصحراء عن الجزائر بأنها "ملك مشاع"[1].

3-تجزأة الجزائر عرقيا.

4-طاولة مستديرة (إشتراك مفاوضين من خارج الجبهة)[2].

5-الهدنة[3].

وأما موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تمسكت بثوابت وطنية تمثلت فيما يلي:

1-السيادة الكاملة.

2-وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء[4].

3-وحدة الأمة الجزائرية[5].

4-جبهة التحرير الوطني هي المحاور الوحيد.

5-وقف إطلاق النار[6].

1- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص ص 196-197.

2- بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 22.

3- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 199.

4- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 222.

5- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 429.

6-عمار قليل، المرجع السابق، ص 222.

وإن الخلاف الحاد الذي حصل بين الوفدين يتمثل في طلب الوفد الجزائري بإطلاق سراح الزعماء الخمسة المسجونين حتى يتسنى لهم المشاركة في المفاوضات إلا أن ديغول هدد بقطع المفاوضات في حالة إصرار الوفد الجزائري على هذا الطلب[1].

وهكذا جاهر كل طرف الطرف الثاني بنواياه، وبعد مداولة يصل المفاوضون إلى طريق مسدود، لكن الجانب الجزائري دعم دعما كبيرا بالحركة الجماهرية التي تمثلت في مظاهرات 11ديسمبر فتغيرت المعادلة وجعلت موقف فرنسا يلين ويرجع إلى الواقع[2].

3-مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي-13 جوان 1961).

وتوقفت المفاوضات خلال شهر مارس من عام1961 لمدة قصيرة من الوقت، وإزاء إصدار الحكومة المؤقتة على مواقفها الواضحة إضطر الجانب الفرنسي إلى التراجع[3]، وفي يوم 30 مارس 1961 أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا معا في تونس وباريس بأنه ستكون مفاوضات في "إيفيان" EVIAN يوم 17 أفريل 1961[4]، غير أن تصريح " لوس جوكس" وزير الشؤون الجزائرية يوم 1961/03/31[5] أثناء الندوة الصحفية في وهران أن المفاوضات ستجرى أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية (مصالي الحاج) وردت الحكومة المؤقتة في الحين بأنها لا توافق على هذه المفاوضات ولن تحضر مفاوضات إيفيان يوم17 أفريل[6].

وفي 22 أفريل 1961 حدث إنقلاب وتمرد عسكري في الجزائر ضد سياسة ديغول

1- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 528.
2- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 197.
3- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ص ص 331-332.
4- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 199.
5- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 528.
6- بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 23.

قاده جنرالات فرنسا (شارل*، جوهر**، سالان***، زيلر****)[1] وذلك لمعارضتها إجراء المفاوضات.

وهو ما جعل الجنرال ديغول يدرك من جديد خطورة إستمرار الأزمة الجزائرية على استمرار نظامه، بل وعلى فرنسا نفسها، عمل على تهيئة الأجواء للدخول في مفاوضات حقيقية مع ج. ت. و. من خلال الإعتراف بها كمفاوض وحيد والتخلي عن فكرة المائدة المستديرة[2].

وفي 1961/5/10 ح. ج. م. والحكومة الفرنسية تعلنان الشروع في مفاوضات إيفيان[3].

وفي 20 ماي 1961 أفتتحت في إيفيان المفاوضات[4]، كان الوفد الجزائري مرؤوسا من طرف كريم بلقاسم بالإضافة إلى أعضاء آخرون أحمد فرنسيس، سعد دحلب، أحمد بومنجل،

*__موريس شارل__: من مواليد 1905 في 13 ماي 1958 كان بباريس يحتل منصب قائد أركان حرب القوات المسلحة وقد تم إبعاده من منصبه وفي جويلية 1958 دعاه الجنرال ديغول وأعاده إلى مهامه ورقاه، وفي ديسمبر من نفس العام وضعه مكان سالان على رأس القيادة العامة بالجزائر.

**__أدمون جوهر__: عينه الجنرال ديغول في 18 سبتمبر 1958 قائد أعلى لسلاح الطيران، وفي ماي 1960 عينه مفتشا عاما رغم أنه كان لا يخفي عواطفه "الجزائر الفرنسية".

***__راوول سالان__: ولد في 18 جوان 1899 وفي 19 نوفمبر 1956 عين قائدا للقوات الفرنسية بالجزائر، وبعد حركة 13 ماي أسندت له المهام العسكرية والمدنية في الجزائر، في نوفمبر 1960بإسبانيا وعندما أصدرت إليه وزرارة الجيوش الأمر بالعودة إلى فرنسا رفض وبقي هناك إلى أن انتقل إلى الجزائر أيام التمرد.

****__أندري زيلر__: من مواليد 1898 استدعاه ديغول بعد تمرد 13 ماي وعين قائد أركان حرب الجيوش البرية. أنظر: المجاهد، العدد 95، 8 ماي 1961، ص 8.

1- عبد المجيد عمراني: __جان سارتر والثورة التحريرية__، مكتبة مدبولي، الجزائر، ص 134.

2- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 434.

3- مجلة المجاهدين: __لسان حالة وزارة المجاهدين__، العدد 3، جويلية 2015، ص 95.

4- عبد الله شريط، __الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961__، ج 1، منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ص 211.

أحمد قايد، وعلي منجلي، الطيب بولحروف، محمد بن يحي، ورضا مالك ستوكل إليه مهمة العلاقات مع الصحافة[1]، وكان لويس جوكس يرأس وفد الحكومة الفرنسية[2].

حاولت الحكومة الفرنسية الضغط على الحكومة المؤقتة والحصول على وقف للنار عن طريق إتخاد قرار من جانب واحد بوقف العمليات الهجومية[3]، وأعلنت إطلاق سراح 6000 معتقل خلال شهر[4]، كذلك نقل المعتقلين الخمسة إلى قصر توركان[5].

كما ركز الوفد الفرنسي على أهمية توفير الضمانات بشأن ممتلكات المستوطنين الفرنسيين وتمثيلهم نسبيا في الحكومة والبرلمان مع الإحتفاظ بالجنسيتين الفرنسية والجزائرية، وضرورة بقاء القواعد العسكرية وإحتفاظ فرنسا بالسيادة عليها مع فصل الصحراء وإبعادها عن صلب المفاوضات[6].

إلا أن الوفد الجزائري كان مصمما على ضرورة إعتراف فرنسا بوحدة الجزائر الشعبية والترابية وبسيادة الدولة الجزائرية على صحرائها[7]، غير أن الجانب الفرنسي لم يغير موقفه المتناقض تماما مع ج. ت. و. وبقيت المحادثات تدور في حلقة مفرغة[8]، لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر في هذه المحادثات رغم المجهودات المكثفة التي قام بها الوسيط السويسري أوليفي لونغ[9].

1- رضا مالك: المصدر السابق، ص 192.

2- شارل ديغول: المصدر السابق، ص 126.

3- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 234.

4- سهام ميلودي: اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال –دراسة تحليلية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث ومعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 52.

5- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص 216.

6- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 499.

7- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ص 335.

8- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 216.

9- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 438.

وتم وقف المحادثات في 1961/6/13 [1]، وذلك لإصرار كل وفد على رأيه، وكانت السلطات الفرنسية لم تحسم الموقف نهائيا بقطع المفاوضات مكتفية بعودة كل وفد إلى حكومته لمراجعة الموقف على ضوء ما تم بحثه من موضوعات[2].

وغادر كريم بلقاسم ووفده جنيف إلى تونس في 17 جوان إلا أن الطرفين بقيا على اتصال بينهما وتم تعيين سعد دحلب كي يبقى على اتصال بالحكومة المؤقتة الجزائرية[3]، وقد حدد موعد للقاء جديد في 20 تموز (يوليو) في لوغران[4].

4-مفاوضات لوغران:

وفي 20 تموز (يوليو) 1961 تم استئناف مفاوضات «لوغران»[5]وذلك بعد اتصال السيد لونق بالسيد دحلب والطيب بولحروف عرض عليهما فكرة استئناف المفاوضات بين الطرفين[6]. مثل الجزائر نفس الوفد الذي شارك في إيفيان بإستئناف ممثلي هيئة الأركان[7].

ودامت المفاوضات أسبوعا كاملا ولم تدرس فيه سوى مسألة الصحراء التي اقترح الوفد الفرنسي تسويتها بواسطة ندوة مشتركة بين جميع البلدان المجاورة لها[8].

وفي هذا الصدد قال جوكس للوفد الجزائري: «بأن مشكلة السيادة على الصحراء ليست مشكلة في حد ذاتها، ولكنه أضاف أثناء مقابلتة الثنائية مع كريم بلقاسم بأن السياسة الفرنسية

1- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 132.

2- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 505.

3- Redha Malek, op. cit, p 145.

4- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 235.

5- مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 563.

6- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 531.

7- رضا مالك: المصدر السابق، ص 192.

8- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 217.

في إفريقيا وواجباتها الإستراتيجية ومصالحها الإقتصادية تحتم على فرنسا معالجة الصحراء على حدة»[1].

كما قال فانسان لابوري Vincent labouret«إذ أردتم نهاية الصراع لا بد أن تقبلوا الجزائر مستقلة بجزئها الشمالي أما الصحراء سيكون عليها نقاش في المستقبل بين فرنسا والدول المجاورة وفي الأولوية الدولة الجزائرية»[2].

لذلك كانت فرنسا متمسكة بفكرة أن الصحراء الجزائرية تشكل «قضية مستقلة بذاتها»[3].

وفي النهاية أعلن رئيس الوفد الجزائري عن توقيف المفاوضات ما دام موقف فرنسا لم يتغير والتي تطالب بتقسيم التراب الجزائري وإقتطاع الجزء الصحراوي وهذا ما كان يرفضه الوفد الجزائري دائما، وعقد على إثر ذلك اجتماع عام بين الوفدين طلب فيه الوفد الجزائري توقيف المفاوضات رسميا لأنهم لم يتركوا أي أمل في تغيير موقفهم في المستقبل[4].

المبحث الثالث: تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة.

شهدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس توقف المفاوضات نتيجة تصلب الموقف الفرنسي، وفي أثناء هذه الأحداث التي تمر بها الثورة الجزائرية وإستفحال الأزمة وتزايد حدتها كما ذكرنا سابقا رأى القادة الجزائريون ضرورة عرض الأمر

1- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ص 125.

2- عمار ملاح: المرجع السابق، ص 201.

3- باتريك إفينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنة، ج2، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 291.

4- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ص 340.

على المجلس القومي للثورة[1]، على إثر ذلك تم عقد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 9 إلى 27 أوت1961 [2].

قصد دراسة نتائج المفاوضات مع فرنسا وتقييم مسار الثورة الجزائرية بعد حوالي7 سنوات من الحرب المتواصلة ضد الإستعمار الفرنسي[3]، كما عالج أزمة الحكومة ذاتها بعد أن عاد كريم بلقاسم إلى المطالبة بخلافة فرحات عباس[4]، تواصلت أشغال المجلس مدة بين أعضاء قيادة الأركان وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

يذكر محمد حربي أن المركزيين على رأسهم بن يوسف بن خدة وسعد دحلب إتهموا فرحات عباس بالإفتقار الحزم في مسألة المفاوضات خاصة قضية الصحراء[5]، كما يذهب البعض إلى أن سير المفاوضات المشجع هو الذي أثر بطريقة خفية في إزاحة فرحات عباس لأنهم كانوا ينظرون إليه على أنه يعتد برأيه وقد يعطي بعض الالتزامات للفرنسيين دون أخد رأي بقية الأعضاء[6].

أما كريم بلقاسم رأت هيئة الأركان أنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في المفاوضات مع الجانب الفرنسي، واعتبرت المفاوضات تتجه نحو التضحية بالثورة لصالح شكل جديد من الإستعمار[7].

دار نقاش حاد بين الأعضاء الذين توصلوا في النهاية إلى إتفاق حول هيئة أركان الجيش وعدم التنازل في قضية الصحراء، وبقي الوصول إلى حل مرضي فيما يخص تشكيل

1- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 529.

2- محمود توفيق إسكندر: الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2016، ص 209.

3- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 532.

4- محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 730.

5- حسين مجاود: المرجع السابق، ص 235.

6- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 192.

7- حسين مجاود: المرجع السابق، ص 235.

حكومة جديدة فعينت لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء هم محمد بن يحي وعمر بوداود، محمد سعيد لإقتراح تشكيلة جديدة للحكومة المؤقتة[1].

تم الموافقة على تعيين رئيسا جديدا ألا وهو السيد بن يوسف بن خدة[2]، لأنه طبيع ولا يأخد أي قرار إلا بالرجوع إلى رفقائه، كما أن ذلك ينسب إلى المرحوم بوصوف هو صاحب تلك الفكرة[3].

تشكلت الحكومة الجديدة كما يأتي:

- بن يوسف بن خدة: رئيس المجلس ووزير المالية.
- كريم بلقاسم: نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية.
- أحمد بن بلة: نائب رئيس المجلس.
- محمد بوضياف: نائب رئيس المجلس.
- محمدي السعيد: وزير دولة.
- رابح بيطاط: وزير دولة.
- محمد خيضر: وزير دولة.
- حسين آيت أحمد: وزير دولة.
- عبد الحفيظ بوصوف: وزير التسليح والإتصالات العامة.
- عبد الله بن طوبال: وزير دولة.
- سعد دحلب: وزير الشؤون الداخلية.
- محمد يزيد: وزير الإعلام[4].

1- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 85.

2- محمود توفيق إسكندر: المرجع السابق، ص 205.

3- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 192.

4- سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 136-137.

خرج المجلس بعدة قرارات: تأكيده لمواقف الثورة الجزائرية تجاه مسألة الحل السلمي على أساس احترام مبدأ حق الشعب الجزائري في (الإستقلال وتقرير المصير)[1]، الذي يحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله، بما فيه الصحراء، وعلى وحدة الشعب الجزائري والتعاون على قدم المساواة بإحترام سيادة الشعب، وكلف ح. م. ج الجديدة بتنفيذ هذه القرارات[2].

هذه التشكيلة الجديدة أثارت غضب فرحات عباس وقرر مقاطعتها وتضامن معه أصدقاؤه من حزب البيان قديما، وفيما يخص أركان الجيش فإن القرار بالحل لم يطبق، وبقيت الحكومة مترددة في هذا الأمر وفضلت أن لا يتفاقم الأمر حتى لا تتخذه الحكومة الفرنسية ذريعة للمزايدة ويبقى الصف الجزائري متماسكا وموحدا في المفاوضات[3].

جاء في مذكرات الجنرال ديغول بعض تساؤلات إثر إستبدال فرحات عباس بيوسف بن خدة ورد فيها ما يلي: « يمكننا أن نتساءل بادئ ذي بدء، هل استبدال الزعيم الوطني القديم، برئيس أصغر منه سنا، وأشد تطرفا في ثورته، سيحمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التصلب في مفاوضاتها؟»[4].

في حين أكد رئيس الحكومة يوسف بن خدة في أول خطاب له في ملتقى دول عدم الإنحياز ببلغراد في سبتمبر 1961 «أن جيش التحرير الوطني سيواصل نضاله الثوري من أجل تحقيق الحرية والإستقلال للشعب الجزائري ».

صرح في ندوة صحفية «أنه مستعد للتفاوض مع الحكومة الفرنسية دون التنازل عن المناطق الساحلية للمعمرين والأقدام السوداء أو على الصحراء الجزائرية»[5].

1- مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 584.

2- حسين مجاود: المرجع السابق، ص 236.

3- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 86.

4- شارل ديغول: المصدر السابق، ص 133.

5- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص 135.

لتجد فرنسا أمامها حكومة جديدة تضم ممثلي الرجال الذين قادوا بحقيقة وبكل عزم الثورة الجزائرية[1].

1-عمار قليل: المرجع السابق، ص 104.

الفصل الثالث: دور يوسف بن خدة في قيادة الحكومة المؤقتة الثالثة

المبحث الأول: محاولة تسوية الخلافات مع قيادة الأركان

المبحث الثاني: مواصلة المفاوضات مع فرنسا

المبحث الثالث: إعلان وقف إطلاق النار

المبحث الأول: محاولة تسوية الخلافات مع قيادة الأركان

رغم تكوين حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة فإن الخلاف الذي كان قائما مع هيئة الأركان استمر مع مسيري هيئة الأركان بالنيابة، حيث توجه رئيس الحكومة المؤقتة الجديد إلى الحدود الشرقية لمناقشة الوضع مع مسيري هيئة الأركان في انشاء هيئة أركان في الغرب، وأخرى في الشرق وذلك من باب جس النبض لأن تلك الفكرة سبق وأن جربت وثبت فشلها، إلا أن رئيس الحكومة استقبل استقبالا فاترا وأجيب على اقتراحه بأنه ليست لهم صلاحيات لمناقشة ذلك وأن هيئة الأركان المعينة من طرف المجلس الوطني هي المخولة قانونا بذلك[1].

بتاريخ 27 سبتمبر 1961 أعطى رئيس الحكومة تعليماته إلى قادة الولايات بعدم إجراء أية اتصالات مع هيئة الأركان السابقة بقيادة بومدين ومساعديه قايد أحمد وعلي منجلي، كما اهتم من جهة أخرى رئيس الحكومة هيئة الأركان بعرقلة العمل العسكري وعداءاتها للسلام في الجزائر وفي نفس الوقت قام بتعيين موسى بن أحمد* رئيسا للأركان العامة، لكن بومدين وجماعته لم يقبلوا به وبقي جيش الحدود مواليا لهيئة الأركان العامة بقيادة بومدين[2].

وفي تلك الفترة ذهب بعض الضباط إلى كريم بلقاسم يطلبون منه النصح لكنهم لم يتلقوا منه أي أمر ملموس، وفي نوفمبر لم تستطع الحكومة أن تفرض سيطرتها على الجيش وهذه الأزمة دخلت شهرها الثالث، وبهذا رأى أعضاء هيئة الأركان أنهم حققوا النصر فعادوا

1- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص ص 144-145.

***موسى بن أحمد:** تاجر ومناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التحق بالثورة سنة 1956 بالحدود المغربية، أصبح نقيبا في المنطقة الثامنة بالولاية الخامسة عين من طرف بومدين قائدا للمناطق الحدودية الشرقية 1960 ثم ضابط بالحدود المغربية بوجدة. أنظر: Mohamed Harbi, le FLN réalité des origines à le prise du pouvoir 1945-1962, NAQE- Eral, Alger, 1993, p 393.

2- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 363.

من ألمانيا إلى تونس بصورة منفصلة حيث رجع علي منجلي أولا ثم لحق به العقيد بومدين وهذا من أجل مواجهة النقيب موسى، فقد حاول هذا الأخير القيام بتمرد على هيئة الأركان العامة بالإعتماد على معسكرات جيش التحرير الوطني في الدار البيضاء والقنيطرة وتدخلت الشرطة المغربية واعتقلت تسعة من الكومندوس وأطلقت سراح النقيب موسى، وذلك بتدخل من شوقي مصطفاوي* ممثل جبهة التحرير بالمغرب إثر برقية وصلته من رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن قايد أحمد أمر بإعدام النقيب موسى وثلاثة من رفاقه إلا أن الأزمة لم تحل إلا عندما تراجعت الحكومة المؤقتة عن مشروعها، وأمرت بوضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى تحت تصرف وزارة الداخلية برئاسة بن طوبال[1].

لم تستقر الأمور عند هذا الحد بل إشتدت الخلافات والدليل على ذلك أنه عندما استأنفت المفاوضات مع الحكومة الفرنسية في بداية 1962 بمدينة إيفيان لم يشارك أعضاء هيئة الأركان، وبالمقابل إضطر أعضاء هذه الهيئة إلى إنشاء سلطة موازية لسلطة الحكومة المؤقتة مما تحتم على بن خدة بالتعاون مع كريم بلقاسم بإرسال بعض قادة الجيش إلى الداخل وتجنيد قادة الولايات ضد هيئة الأركان العامة للجيش[2].

*__شوقي مصطفاوي__: ولد في 1992 بالمسيلة وهو ابن قاض درس الطب بجامعة الجزائر، وفي 1940 انخرط في حزب الشعب الجزائري بإقتراح من المناضل "لمين دباغين" وفي أكتوبر 1940 عين عضوا في اللجنة المركزية للحزب وفي 1941 أنشأ الجناح الطلابي التابع لحزب الشعب وعين مسؤولا، وفي 1943 رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا. أنظر: المجلة التاريخية الجزائرية: من خلال الأرشيف الفرنسي، العدد 02، ماي 2017م، ص 110.

1- سهام ميلودي: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958- مارس 1962)، شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2012، ص 68.

2- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 503.

وقد اتصل بن يوسف بن خدة بهيئة الأركان العامة بغار الدماء* تفاوض معهم في كيفية تسوية الخلافات القائمة بينهما، لكن بن خدة أعطى إنطباعا لهيئة الأركان بأن الحكومة المؤقتة قد ورثت التناقضات السابقة ومن خلال الحكومات السابقة ولا يستطيع تطبيق القرارات المتخذة، من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960 والخاصة بتوحيد الجيش وتزويده بالسلاح والأموال لمواصلة الحرب حتى النصر، وبعبارة أخرى فإن التغيير في الحكومة قد انحصر في الوجوه والاستمرار في إنتهاج السياسة التي كانت تنتهجها الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس**[1].

وعندما خرج الزعماء الخمسة من السجن حاول قادة هيئة الأركان أن يتحالفوا مع محمد بوضياف*** ويجلبوه إلى صفهم وخاصة أنه ثوري وشجاع وغير مرتبط بأي دولة أجنبية.

لكن مشكل محمد بوضياف أنه كان يؤيد موقف كريم بلقاسم ويفضل التعاون معه بقصد منع أحمد بن بلة **** من الوصول إلى السلطة.

***غار الدماء:** مقر هيئة الأركان بالأراضي التونسية. أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 502.

** **فرحات عباس:** ولد فرحات عباس مكي بن السعيد عباس يوم 24 أوت 1899 بدوار الشحنة ببلدية الطاهير ولاية جيجل، من أسرة فلاحية صغيرة والتي تعله منها التواضع وحب الفقراء، ناضل عباس إلى جانب زعماء المغاربة منهم جمعية الطلبة المسلمين الإفريقيا الشمالية. أنظر: الطيب نادر: الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 227.

1- نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 364.

***محمد بوضياف:** ولد يوم 23 جوان 1919م في المسيلة، مناضل في صفوف حزب الشعب وأصبح مسؤول عن المنظمة الخاصة من 1953-1954، اختطف مع بن بلة في 1956، وبقي عضوا في مجلس الثورة حتى 1962م، عين وزيرا للدولة في 1958، ونائب لرئيس الحكومة المؤقتة 1961، عارض زعامة بن بلة وأسس حزب الثورة الاشتراكي في سبتمبر 1962. أنظر: محمد حربي: المرجع السابق، ص 190.

****أحمد بن بلة:** ولد في بلدة مارينا القريبة من الحدود المغربية عام 1916م من أبوين فلاحين، تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان وبعد أن بلغ الخامسة عشرة من عمره انخرط مع عدد من رفاقه في حزب الشعب الجزائري، الذي كان سيقوده مصالي الحاج قاد بن بلة تسعة من رفاقه انشقاق داخل حزب الشعب وشكلوا حزب الوحدة والعمل، وهؤلاء التسعة هم الذين اتخذوا القرار التاريخي ببدء الكفاح المسلح في شهر تشرين الثاني في 1954. أنظر: مذكرات أحمد بن بلة (كما أملاها على روبير ميرل): تر: العفيف الأحضر، منشورات دار الآداب، بيروت، 1979، ص 5.

ولهذا رفض محمد بوضياف أن ينضم إلى هيئة الأركان وكان البديل لمحمد بوضياف هو أحمد بن بلة الذي كان على إتصال بهيئة الأركان عندما كان في سجن "أولنوا"، وذلك عن طريق عبد العزيز بوتفليقة الذي أطلع بن بلة على ما كان يجري داخل ح م، وحسب خطة هيئة الأركان العامة التي اقترحها عبد العزيز بوتفليقة* على بن بلة فإن الحل السليم للأزمة هو إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير تكون له سلطة سياسية على الحكومة المؤقتة[1].

لم يكن بن بلة متحمس للعرض لأنه كان يعلم أن هيئة الأركان العامة اتصلت ببوضياف قبله، وبالمقابل رأى أن تحالفه مع هيئة الأركان العامة سوف يمكنه من التخلص من بوضياف وكريم بلقاسم والوصول إلى زعامة جبهة التحرير الوطني، ومن أجل هذا تم التحالف بين بن بلة وهيئة الأركان حول طريقة حل الأزمة.

وبالتالي كل هؤلاء القادة يريد استغلال أي فرصة للوصول إلى السلطة والإطاحة بالطرف الآخر فمثلا هيئة الأركان تريد تقوية مركزها عن طريق مساندة بن بلة، هذا الأخير الذي استغل الفرصة لإزالة بوضياف وكريم بلقاسم من طريقه، أما كريم فكان له الهدف نفسه أي كل واحد يبحث عن الفرصة التي تساعده للوصول إلى القيادة.

لذلك اتصل بن خدة بهيئة الأركان للتفاوض معها كما سبق وذكرنا وتم تأجيل أمر الحلاف من أجل استئناف المفاوضات التي توقفت في لوغران في جويلية 1961، فقد كان

*عبد العزيز بوتفليقة: من عائلة تلمسانية، ولد في 02 مارس 1937 بوجدة (المغرب) التحق بجيش التحرير في الحدود الجزائرية المغربية في الولاية الخامسة، اسمه الحقيقي الحربي سي عبد القادر كان من المقربين من بومدين، بعد الاستقلال تولى العديد من المناصب الهامة أهمها رئيس الجمهورية الجزائرية منذ 1999إلى 2019. أنظر: عاشور شرقي: قاموس الثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 83-84.

1- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 503.

من الضروري توجيه كل الجهود نحوها، كما كانت لها أهمية كبرى فهي تتعلق بمصير الشعب الجزائري[1].

المبحث الثاني: مواصلة المفاوضات مع فرنسا.

شهدت فترة توقف المفاوضات، نشاط لوس"OAS" الإجرامي إلا أنه لم يكن يرضي رغبة الجنرال ديغول في إنهاء حرب الجزائر، وكان عليه أن يتنازل في قضية الصحراء ففي5 سبتمبر 1961 عقد ندوة صحفية صرح فيها «فيما يخص الصحراء فلا بد من اعتبار الواقع ..... فليس هناك جزائري واحد لا يرى أن الصحراء يجب أن تكون جزءا من الجزائر» وهو اعتراف من طرفه بالسيادة الجزائرية على الصحراء خلافا لموقف الوفد الفرنسي في المفاوضات من قبل[2].

أكد في نفس الندوة الصحفية: « أن الإستفتاء سيقود إلى تأسيس الدولة الجزائرية، بعد ذلك الإنتخابات التي ستنبثق عنها الحكومة النهائية..... ومن الممكن أن تتولى سلطة جزائرية مؤقتة تسيير البلاد إلى أن يتحقق تقرير المصير وتتم الإنتخابات المذكورة»[3].

وفي15 سبتمبر 1961 أي بعد تصريح ديغول أدلى الرئيس بن خدة خطاب إلى الشعب الجزائري وصرح فيه «.....إن رئيس الدولة الفرنسية إعترف أخيرا بالسيادة الجزائرية على الصحراء.....إننا نعتقد أن إجراء مفاوضات صريحة وسليمة من شأنها أن تجعل حدا للحرب وتفتح المجال للمشاركة المثمرة بين شعب الجزائر وشعب فرنسا قد آن وقتها»[4].

وبعد العديد من التصريحات الفرنسية والجزائرية المؤكدة كلها على رغبة الطرفين في

1- سهام ميلودي: المرجع السابق، ص ص 69-70.

2-زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 87.

3- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 223.

4- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 87.

إستئناف المحادثات المنقطعة في "لوغران"[1]، هكذا إذن لم يعد هناك لما يمنع استئنافها وها قد حان الوقت لنقاش حقيقي بينما كان في عهد حكومة فرحات عباس مجرد لقاءات ومحادثات فاشلة[2].

وبالفعل تمكنت الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية برئاسة يوسف بن خدة من مواصلة المفاوضات مع الطرف الفرنسي.

1-لقاءات بال Bâle أكتوبر- نوفمبر 1961.

جرى اللقاء الأول في مدينة بال- سويسرا- يومي 28 و29 أكتوبر 1961 يتكون الوفد الجزائري المكلف بالإتصال مع الفرنسيين محمد بن يحي، ورضا مالك* ويمثل ديغول في هذا اللقاء[3]دولوس (De Leusse) وشايي (Chayet) [4].

طلبت فرنسا في هذا اللقاء:

- المحافظة على القواعد العسكرية[5].

- وضع المرسى الكبير لمدة غير محددة تحت تصرف الجيش الفرنسي وكذلك قاعدة رقان.

- بالنسبة للأقلية الأوروبية مبدأ إزدواجية الجنسية، احترام دينهم ولغتهم وحالتهم الشخصية، حق تأسيس الجمعيات، مساهمتهم في المجالس السياسة بنسبة 10%وكذلك في المجالس

1- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 139.

2- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، ج2، المرجع السابق، ص 206.

***رضا مالك:** ولد في باتنة سنة 1931، حاصل على ليسانس في الآداب (الفلسفة) بعد دراسات عليا في الجزائر وفرنسا، عضو مؤسس لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين في 1955، عضو مركزي للأفلان من 1957-1962، هو ناطق رسمي عضو في الوفد الجزائري لمفاوضات ايفيان وهو واحد من محرري برنامج طرابلس 1962. أنظر: Redha Malek, op cit, p 293.

3- بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 29.

4- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 533.

5- عمار ملاح: المرجع السابق، ص 201.

البلدية والمهنية، حتى تأسيس البعثات الثقافية، وتحويل رؤوس الأموال لمدة معينة.

– عدم متابعة الجزائريين الذين تعاونوا مع السلطات الفرنسية.

– الضمانات المتعلقة بتقرير المصير تتولاها الهيئات التنفيذية المؤقتة التي كانت تكلف بوضع قوائم المنتخبين وتشرف على تسيير الإنتخابات بواسطة لجان للرقابة[1].

وبعد أن قام وفد الحكومة المؤقتة بدراسة المقترحات المقدمة من طرف الوفد الفرنسي في لقاء بال الأول ليجتمع من جديد في لقاء بال الثاني بتاريخ 9 نوفمبر 1961، ليجيب وفد الحكومة المؤقتة على هذه الاقتراحات بالموافقة تقريبا مع تحديد الموقف:

–بالنسبة للجالية الأوروبية إذ يكون لها الحق في إختيار إحدى الجنسيتين ورفضت الجنسية المزدوجة[2]، يخضع حق التجمع للرقابة، المشاركة في المجالس بإعتبار العدد، أن تنقل الأموال إلى فرنسا يجب أن يخضع للمراقبة[3].

–بالنسبة للسيادة قبلت أن تكون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية تحت السيادة الفرنسية لكن مع تخويل الهيئة التنفيذية المؤقتة صلاحيات كافية ل: تنظيم الإدارة، حفظ الأمن، إعداد الاستفتاء[4].

وأن الهيئة التنفيذية بسيرها مسلم جزائري وليس فرنسي والمدة بين توقيف القتال والإستقلال 6 أشهر[5].

1– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 224.

2– عبد الحميد شيخي: إتفاقيات إيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، من تنظيم جمعية أول نوفمبر 1954. في 28–29 أكتوبر 1992، ص 100.

3– بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص ص 31–32.

4– عبد المجيد شيخي: المرجع السابق، ص 100.

5– عمار ملاح: المرجع السابق، ص 203.

- في المجال العسكري تؤجر قاعدة المرسى الكبير بعقد قابل للتجديد وتتوقف التجارب النووية، ولا تستعمل القواعد ضد الأفارقة ويتم إجلاء القوات الفرنسية وفق جدول زمني محدد[1].

- أما بالنسبة للتعاون الإقتصادي فإن الدولة الجزائرية هي وحدها المخولة منح الإمتيازات البترولية، مع قبول تطبيق القانون البترولي الحالي[2].

إلا أنه بسبب الاضراب المفتوح عن الطعام الذي قام به المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية أدى إلى توقف هذه اللقاءات دون تحقيق أي تقدم ملموس فيما يتعلق بالنقاط الخلافية[3].

بعد نهاية الإضراب تمكن دحلب وجوكس* من الاجتماع يوم 09 سبتمبر 1961[4]، وتبين من خلال هذا الاجتماع أن بوادر الاتفاق تلوح في الأفق خاصة وأن الجنرال ديغول بدأ يتحدث على إمكانية جديدة للسلم[5].

وعليه فإن النقط التي كان الخلاف حولها حاد بدأت تجد حلولا وكان على الثورة أن تتخذ موقفا نهائيا من المفاوضات ككل، ولا بد من إشراك الزعماء الخمسة في المحادثات أو على الأقل عرض ما وصلت اليه المفاوضات عليهم[6].

1- سهام ميلودي: المرجع السابق، ص 72.

2- حسين مجاود: المرجع السابق، ص 249.

3- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 455.

***لوي جوكس**: Jox Louis: رئيس الوفد الفرنسي في مفاوضات إيفيان (1962) وقع على الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية بتاريخ 18 مارس، ولد في 11 سبتمبر 1901 وتوفي في 6 أفريل 1991. أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 131.

4- عمار ملاح: المرجع السابق، ص 203.

5- عبد المجيد شيخي: المرجع السابق، ص 100.

6- المرجع نفسه، ص 100.

لذا طلبت الحكومة المؤقتة من الحكومة الفرنسية أن تسمح للوفد الجزائري بزيارة الزعماء الخمسة الذين لا زالوا في السجن بفرنسا، وبالفعل وافقت السلطات الفرنسية لسيد محمد الصديق بن يحي أن يتوجه إلى فرنسا ويجري اتصالات مباشرة بالزعماء الخمسة المسجونين في قصر أولنو Aulnoy [1].

كما اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري من خلال هذه اللقاء السري –دحلب جوكس– العودة للتفاوض وذلك بإقتراحات مضادة في بداية عام 1962 [2]. وهو ما ترتب عنه فيما بعد لقاء ليروس.

2–لقاء ليروس:

يذكر السيد سعد دحلب في كتابه المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، أن اللقاء كان سري بروس في أعالي جبال "الجوار" Juraعلى الحدود الفرنسية السويسرية، ودام هذا اللقاء من11 إلى 18 فبراير 1962[3]، بينما عالج يوسف بن خدة في نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان أن محادثات ليروس دامت من 11إلى 19 فيفري 1962[4].

كان الوفد الفرنسي* هاما في تشكيلته، يترأسه لوي جوكس أما الوفد الجزائري** يترأسه كريم بلقاسم[5].

1– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 533–534.

2– عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 461.

3– سعد دحلب: المصدر السابق، ص 141.

4– بن يوسف بن خدة: إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 36.

*بالإضافة إلى برونو دولاس، رولان بيكار، جان دوبرو قلي، روبير برون، الجنرال دي كاماش، كلود شايي.

**بالإضافة إلى بن طوبال، دحلب يزيد، ويرافقهم بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاوي كخبير مالي. المصدر نفسه، ص 36.

5– عمار ملاح: المرجع السابق، ص 204.

يشير لونغ أن اللقاءات كانت مقررة لثلاثة أو أربعة أيام بعيدا عن وسائل الإعلام، وناقش الطرفان في "ليروس" كل المواضيع التي بقيت إلى وقت قريب محل خلاف كبير بينهما[1].

ليواجه الوفد الجزائري خلال هذا اللقاء أكبر المصاعب ألا وهي المسائل المتعلقة بالصحراء والأقلية الفرنسية[2].

عالج السيد سعد دحلب بعناية فائقة كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين والمهاجرين والفترة الانتقالية للهيئة التنفيذية المؤقتة التي ستحكم الجزائر وتعد الاستفتاء لتقرير المصير، كما حافظ الوفد الجزائري على وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب والسيادة الجزائرية[3].

وبالرغم من الخلافات القائمة بين الوفدين تمكن الطرفان يوم 19 فيفري 1962 من التوصل الى اتفاق مبدئي حول قضايا أساسية وصعبة كمسألة الصحراء والاتفاقيات العسكرية ووضع الأقلية الأوروبية في الجزائر[4].

افترق الطرفان ورجع الوفد الجزائري إلى تونس لعرض ما توصل إليه على الحكومة المؤقتة تم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية[5]، لأن هذا الأخير هو الذي يخول له وحده

1- سلسلة الملتقيات: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقة الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 299.

2- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 143.

3- المصدر نفسه، ص ص 142-143

4- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 143.

5- سلسلة الملتقيات: المرجع السابق، ص 299.

البث في وقف إطلاق النار أو مواصلة الحرب والذي كان سيعد اجتماعا له مباشرة بعد عودة الوفد الجزائري إلى تونس[1].

وعلى هذا الأساس اجتمع المجلس الوطني الثورة الجزائرية في دورة إستثنائية من 22 إلى 27 فبراير 1962 بطرابلس (ليبيا)[2]، لدراسة المسودة الاتفاقية قبل التوقيع عليها[3]، وبعد أن تأكدوا أنها تحقق الأهداف الأساسية للثورة وافقوا عليها بأغلبية ساحقة[4]، ماعدا أربعة ثلاثة منهم للقيادة العامة للجيش، بومدين، قائد، منجلي، أما الرابع من الولاية الخامسة (وهران) هو الرائد مختار بويزم[5]، في حين أعلن القادة المعتقلين في أولني بفرنسا موافقتهم على نصوص الاتفاقيات كما أرسلوا إلى رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة توكيلات من أجل التصويت بإسمهم[6].

أرسل أيضا أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بوكالتهم لرئيس الحكومة ليصوت بإسمهم أثناء هذه الدورة الطارئة للمجلس[7].

وفي الأخير تم مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مشروع إتفاقيات إيفيان[8]، وفي يوم 05 مارس 1962 صدر بيان في باريس وتونس في آن واحد يؤكد للعالم أن وفدا عن الحكومة الفرنسية ووفدا عن الحكومة الجزائرية سيلتقيان بمدينة"إيفيان" يوم 7 مارس

1- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 149.
2- مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 228.
3- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 269.
4- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 463.
5- بن يوسف بن خدة: إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 37.
6- وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية (1954-1962)، انتاج المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999، ص 130.
7- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 464.
8- وزارة المجاهدين: المرجع السابق، ص 131.

1962 وذلك لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بينهما[1].

3-مفاوضات إيفيان الثانية:

إنطلقت مفاوضات إيفيان الثانية الرسمية والحاسمة ما بين 07 و18 مارس1962[2]، التقى الوفد الجزائري* مع الوفد الفرنسي** المفاوض[3]، استأنفت المحادثات على نفس وتيرة سابقتها بروس[4] كشف الوفد الفرنسي عن رغبة أعضائه في مناقشة المشروع والتوقيع عليه خلال ثلاثة أيام فقط وذلك التزاما بتوصيات الجنرال "ديغول" لكن الوفد الجزائري رفض أي تسرع في المفاوضات وألح على ضرورة التأني في معالجة القضايا الحساسة[5].

وقد برزت نقطتان كانت محل خلاف كبير بين الوفدين تمثلت في:

1-التجارب النووية التي تقوم بها فرنسا في الصحراء الجزائرية بمنطقة رقان.

2-أما النقطة الصعبة الثانية أن الوفد الفرنسي اشترط على الوفد الجزائري قوانين خاصة بالجالية الفرنسية المتمركزة في المدن الرئيسية للجزائر التي بها أغلبية فرنسية وهي أربع

1- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 538.

2- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 122.

*ترأس كريم بلقاسم الوفد الجزائري الذي يتألف من بن طوبال، دحلب، وبزيد كأعضاء للحكومة، وبن يحي وبولحروف ومالك الصغير مصطفاوي والرائد بن مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني. أنظر: بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 37.

**الوفد الفرنسي مرؤوسا من طرف لوي جوكس ويضم روبير برون جان دو بروقلي، برونو دولاس، كلود شايي، رولان بيكار والجنرال دي كامس كلهم شاركوا في محادثات لي روس، وأضيف إليهم في مؤتمر إيفيان برنار تريكو، وفانسان لبوري مستشار قاوني في الشؤون الجزائرية والعقيد سقين دي بازيس مستشار عسكري، فليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي وبليزان مستشار في الدولة. أنظر: المصدر نفسه، ص ص 37-38.

3- عمار قليل: المرجع السابق، ص 227.

4- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 158.

5- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص ص 464-465.

مدن: عنابة، الجزائر، وهران، بلعباس، حيث تنص الإتفاقيات على أن يكون في هذه المدن ضمن الأحياء الفرنسية محافظ للشرطة وقاضي فرنسيان[1].

بعد مناقشات حادة ومستفيضة دامت 12 يوما توصل الطرفان إلى إتفاق عام حول الإتفاقيات[2]، تمت مراسيم التوقيع عليها ورقة بورقة من الساعة 17:15 إلى الساعة 17:30[3]، من طرف السيدين كريم بلقاسم وجوكس يوم 18 مارس 1962[4]، وفي نفس اليوم أعلن بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية، على أمواج إذاعة تونس عن هذا الاتفاق وأمر جيش التحرير بوقف القتال[5].

حققت إتفاقيات إيفيان لشعب الجزائر المطالب المقدسة المتمثلة في:

- إرغام فرنسا على الإعتراف بجبهة التحرير الوطنية الجزائرية ممثلا وحيدا للشعب الجزائري والتفاوض معها على قاعدة الإستقلال التام للجزائر.

- تحقيق الإستقلال التام والكامل للجزائر غير مبتور وغير منقوض.

- تحقيق وحدة التراب الجزائري، ورفض التنازل عن أي شبر منه ومنها الصحراء.

- تحقيق وحدة الشعب ورفض الجنسية المزدوجة للمستوطنين الأوروبيين المستعمرين وتخييرهم فقط بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية الأوروبية[6].

1- عمار قليل: المرجع السابق، ص 230.

2- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 465.

3- موريس فايس: نحو السلم في الجزائر مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961- 29 جوان 1962، تر: صادق سلام، عالم الأفكار، حي باجة لليدو 2 المحمدية، الجزائر، 2013، ص 567

4- سلسلة الملتقيات: المرجع السابق، ص 300.

5- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 90.

6- المصادر: العدد 5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 48.

– إن هذه الإتفاقيات وضعت حدا لحرب إبادية لم يعرف التاريخ مثلها وشكلت بالنسبة للشعب الجزائري إنتصارا سياسيا، أهم نتائجه تفويض أركان النظام الإستعماري والتخلص من الهيمنة الأجنبية[1].

كما تجدر الإشارة أنه كلما كانت المفاوضات تتقدم أكثر كانت المعارك تشتد حدة[2]، وتعد محاولة إغتيال ديغول في الثامن من سبتمبر 1961 في طريق منتج كولومبي، أخطر تهديد واجهته المحادثات، ويقدر البعض أنه لو أغتيل الجنرال ديغول لتعقدت المشكلة أكثر وربما أدى إلى إندلاع الحرب الأهلية في فرنسا، وإطالة عمر الحرب في الجزائر[3].

ورغم أن إتفاقيات إيفيان منحت الأقلية الأوروبية امتيازات إستثنائية إلا أن ذلك لم يؤدي إلى مراجعة منظمة الجيش السري الفرنسية لإستراتيجيتها الدموية، بل إنتقلت إلى سياسة الأرض المحروقة للحيلولة دون تطبيق هذه الإتفاقيات على أرض الواقع[4].

المبحث الثالث: إعلان وقف إطلاق النار.

بمقتضى اتفاقيات ايفيان الموقعة يوم 18 مارس 1962 أبرم اتفاق وقف القتال ودخل هذا الأخير حيز التنفيذ بكامل التراب الجزائري[5]، في الساعة الثانية عشر من ظهر يوم19 مارس 1962[6]، وهو اليوم الذي حققت فيه الثورة الجزائرية المباركة ما ناضل الشعب الجزائري وكافح من أجله منذ 1830 [7].

1– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 226.

2– خالد نزار: المصدر السابق، ص 188.

3– تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر (OAS)، دار قرطبة، الجزائر، 2012، ص 305.

4– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 465.

5– عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 465.

6– عمار قليل: المرجع السابق، ص 257.

7– مجلة المجاهدين: لسان حال وزارة المجاهدين، العدد 2، مارس 2015، ص 2.

وعلى إثر ذلك وجه رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة نداء على الشعب الجزائري ورد فيه:[1] « أيها الشعب الجزائري بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة والمثمرة تم التوصل إلى إتفاق عام في مؤتمر إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، وهذا يعتبر إنتصارا يحرزه الشعب الجزائري الذي إنتزع ضمان حقه في الإستقلال، وبهذه المناسبة أعلن بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقف القتال في كافة أنحاء التراب الوطني إبتداء من يوم الإثنين 19 مارس 1962...»[2].

كما ورد أيضا «آمر بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والإشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني»[3].

قبل هذا النداء الذي قدم من طرف رئيس الحكومة بقليل قام الجنرال ديغول بدوره بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية[4].

أما فيما يخص مضمون هذه الاتفاقية فهي تحتوي على 11 مادة تنص على وضع حد لكل الأعمال السرية المضادة للأمن العام، وتستقر كتائب جيش التحرير في مراكزها المتواجدة بها داخل الجزائر عند وقف إطلاق النار وتبقى القوات الفرنسية في مناطق الحدود إلى أن يتم إعلان نتائج تقرير المصير، وتنشأ لجان لوقف إطلاق النار لتسوية الخلافات والمشكلات الطارئة من كبار الضباط[5]. (للإطلاع أكثر على اتفاقية وقف إطلاق النار ينظر الملحق رقم 05).

1- المجاهد: عدد خاص 117، 20 مارس 1962، ص 6.

2- لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 121.

3- بن يوسف بن خدة: إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 38.

4- المصدر نفسه، ص 38.

5- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ص 352.

يشير رضا مالك أن إحدى أروع تجليات وقف إطلاق النار هو تطبيقه الدقيق من قبل كل من الجيشين الأمر الذي سهل بشكل كبير مهمة اللجنة المركزية لوقف إطلاق النار التي كان يمثلها المقدم محمد علاهم[1]، زاد إعجاب العالم وإنبهاره بالثورة الجزائرية لمشاهدته الإنضباط والتنظيم الذي يتمتع به جيش التحرير الوطني الجزائري الذي نفذ قرار وقف النار وكأنه رجل واحد[2].

وبالنسبة لموقف المنظمة السرية من تنفيذ وقف إطلاق النار حاولت بعملياتها الإرهابية إحراق البلاد وخلط الأوراق واستفزاز الثورة واستدراجها إلى إرتكاب الأخطاء من أجل عرقلة المسار الاستقلالي[3]، وهذا ما بينته الحوادث الدامية التي جرت في بعض المدن الجزائرية وخاصة وهران والعاصمة، وبعد توقف القتال كانت مصممة على إحباط الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية[4].

وقد أكدت ذلك في منشور وأمر صادرين بتاريخ 20 مارس 1962 جاء في الأول أن وقف إطلاق النار لا يعني السلم وفي الثاني أمر سالان عبر البث السري بتكثيف مناوشات العدو في المدن الكبرى، ودعا الجيش ومن أسماهم « بالمسلمين إلى الإلتحاق بمنظمة الجيش السري»[5].

كان إعلان وقف النار بداية للمرحلة الإنتقالية التي سمحت بإطلاق كل المساجين وخروج، المكافحين من الظلمات ووضعت حدا لحرب إبادية[6].

1- رضا مالك: المصدر السابق، ص 317.

2- عمار قليل، المرجع السابق، ص 257.

3- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 126.

4- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، منشورات وزارة المجاهدين، ص 95.

5- تواتي دحمان: المرجع السابق، ص 311.

6- بن يوسف بن خدة: إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 38.

ما إن تم الاتفاق مع ح. م على توقيف القتال قام ديغول بإطلاق سراح عبد الرحمان فارس* من سجن إيفران وكلفه بتشكيل الحكومة الإنتقالية التي ستنظم إستفتاء تقرير المصير في الجزائر[1].

بالفعل أقيمت الهيئة التنفيذية لتسيير الشؤون العامة ما بين وقف إطلاق النار وإعلان نتائج إستفتاء تقرير المصير تعمل بالتنسيق مع المندوب السامي الفرنسي كريستيان فوشي[2]Christian Fouchet، وقد حل كل أعضاء** الهيئة التنفيذية المؤقتة ببومرداس[3]، وبذلت هذه اللجنة جهودا موفقة سواء فيما يخص تنظيم الإدارة والإستفتاء على تقرير المصير أو فيما يخص وضع حد للإرهاب الذي كانت تقوم به منظمة الجيش السري الفاشية[4].

وفي الوقت الذي كانت فيه الإستعدادات تجري على قدم وساق لإنجاح إستفتاء تقرير المصير قام الجنرال ديغول كعادته بعرض إتفاقيات إيفيان على استفتاء شعبي[5] يوم 8 أفريل 1962 تمت موافقة الشعب الفرنسي على الإتفاقيات التي تم إبرامها في إيفيان بين الحكومتين[6].

***عبد الرحمان فارس:** كان مكلف بالإتصال بين الحكومة المؤقتة والداخل والذي كان مقره في سويسرا، تم إلقاء القبض عليه في فرنسا كما تم القبض على الإخوة المكلفين بالإتصال معه في سطيف: محمود حكيمي ومن معه، والحاج برغوث في باتنة وكل من يرتبط بعبد الرحمان فارس. أنظر: مصطفى مراردة "ابن النوي": شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 200.

1-مصطفى مراردة: المصدر السابق، ص 201.

2-رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 127.

****أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة تشكلت من جزائريين وأوروبيين بإتفاق الطرفين: عبد الوهاب فارس، محمد بن تفتيفة، الشيخ بيوض، شوقي مصطفاوي، الدكتور حميدو، عبد السلام بلعيد، عبد الرزاق شنتوف، محمد الشيخ، محمد حصار، روت، مانوني، كوينغ. أنظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر خلال القرنين...، المرجع السابق، ص 210.

3- المجاهد: العدد 118، 2 أفريل 1962، ص 2.

4- يحي بوعزيز": ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ص 210.

5- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 472.

6- موريس ألي: الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر: أحمد بن مكي بكلّي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 222.

إعترف الشعب الفرنسي من خلاله حق الجزائريين في تقرير مصيرهم السياسي بالنسبة إلى الجمهورية الجزائرية عن طريق تصويت مباشر وعام[1].

الحدث الهام الآخر الذي ميز هذه الفترة والذي كاد أن يؤدي بالبلاد إلى هاوية سحيقة هو الصراع الحاد على السلطة وظهور الأزمة من جديد بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش من جهة، وبينها وبين بعض الزعماء الخمسة وفي مقدمتهم بن بلة من جهة أخرى[2].

بطلب من الحكومة المؤقتة اجتمع المجلس الوطني للثورة في طرابلس يوم 25 ماي[3]، وذلك بقصد الإتفاق على «ميثاق وطني»، يضبط القواعد التي سترسى عليها قواعد الدولة الجديدة بعد توقيف القتال، وبناء المؤسسات على المنهج السياسي العقائدي المعتمد للمستقبل، ثم تعيين قيادة سياسية إنتقالية ريثما تتكون "الحكومة" و"المجلس الوطني التأسيسي"[4]، وبعد أن تمت المصادقة على برنامج طرابلس بالإجماع[5]، لم تظهر هناك خلافات على الأفكار والنصوص السياسية والتنظيمية، بقدر ما كانت عميقة على أسماء أعضاء المكتب السياسي، ذلك لأن فتنة التنافس على القيادة التي ورثت من مؤتمر الصومام، استفحلت من جديد وعمقت الخلافات[6].

لذا تبين وجود إنقسام بينهم من خلال قائمة أعضاء المكتب السياسي المقترحة من قبل بن بلة والتي كانت كما يلي[7]:

1- موريس فايس: المصدر السابق، ص 636.
2- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 467.
3- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 95.
4- هلايلي محمد الصغير: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2012، ص ص 416-417.
5- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 468.
6- هلايلي محمد الصغير: المصدر السابق، ص 417.
7- سهام ميلودي: علاقة الحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص 83.

يتكون المكتب السياسي من سبعة أشخاص هم: محمدي السعيد، الحاج بن علاء، أحمد بن بلة، آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، وقدم لتصويت فحصل على33 صوتا من 66[1]، فلم تحرز هذه النتيجة على أغلبية الثلثين كما ينص على ذلك القانون الأساسي فيما يخص انتخابات المكتب السياسي، ولهذا السبب بالذات رفض كل من حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف المشاركة في هذه التشكيلة[2]، مما أثار ضجة في القاعة بين الأعضاء إلى أن ذلك لم يمنع كريم بلقاسم من تقديم اقتراحه الذي كان كما يلي:

جماعة 22 زائد، عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمد بوضياف، رابح بيطاط، آيت أحمد حسين، محمد خيضر، أحمد بن بلة، كريم بلقاسم، سعد دحلب.

ورغم إضطراب القاعة فقد تم التقدم للتصويت وحصلت على 31 صوتا من أصل 66، وبعد ذلك تطور الوضع إلى تبادل التهم[3]، وارتفعت الأصوات من كل جهة مما اضطر رئيس المجلس أن يرفع الجلسة[4].

وأمام استحالة المجلس الوطني وعجزه لإنهاء مهامه في ظروف عادية وقانونية دفع ذلك برئيسها السيد بن يوسف بن خدة لمغادرة طرابلس في ليلة 6-7 جوان 1962 دون إعلام المكتب الوطني للثورة الجزائرية صحبة رفاقه أعضاء الحكومة[5].

1- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 207.

2-عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 468.

3- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص ص 207-208.

4- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 96.

5- عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس (الناحية 3 بوعريف)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 229.

بعد هذا الإنسحاب شهدت طرابلس ميلاد تحالف بين "بن بلة" وقادة هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة[1]، كما استغلت كتلة بن بلة ذلك وأعلنت وحدها المكتب السياسي الذي حل محل المجلس الوطني للثورة[2].

ومهما يكن من أمر فإن الرئيس بن يوسف بن خدة قد إرتأى أن يحتفظ بالحكومة المؤقتة على الأقل حتى الاستقلال، إذ بدأ بعد مؤتمر طرابلس مباشرة لإنهاء مهامه المتمثلة في التحضير لإستفتاء تقرير المصير[3].

وبالفعل تم تحديد اليوم الأول من تموز(يوليو) لإجراء الإستفتاء الشعبي[4]، وكان السؤال المقدم إلى المقترعين هو التالي: هل توافق على إستقلال الجزائر وتعاونها في إطار إتفاقيات إيفيان؟[5].

وقد فاق إقبال الشعب على الإستفتاء جميع التوقعات بحيث كان إقبالا كبيرا لم يتخلف عنه أحد حتى المعطوبين والنساء وجميع ذويهم[6].

وعبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الإستقلال التام، وحسب بالإحصائيات الرسمية فقد صوت بنعم للإستقلال التام 5.951.581 جزائري في حين صوت ب "لا" 16.534 جزائري[7].

1- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 469.

2- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 208.

3- سهام ميلودي: علاقة الحكومة المؤقتة...، المرجع السابق، ص 83.

4- شارل ديغول: المصدر السابق، ص 145.

5- مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 674.

6- عمار قليل: المرجع السابق، ص 325.

7- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م- 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 280.

وعليه فقد أعلنت الحكومة الفرنسية إعترافها بإستقلال الجزائر في يوم 3 جويلية 1962، لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أعلنت أن يوم الإستقلال هو يوم 5جويلية 1962 حتى يكون هذا اليوم هو نفس اليوم الذي فقدت فيه الجزائر إستقلالها في الخامس من جويلية1830[1].

نقل عبد الرحمان فارس النتائج النهائية إلى المفوض السامي الفرنسي يوم 5 جويلية ثم رفع العلم الوطني فوق مبنى الهيئة التنفيذية ليعلن رسميا عن استقلال الجزائر[2].

وانتهت مأساة مائة وإثنين وثلاثين عاما من الإحتلال والإستعمار الرهيب وسبع سنوات ونصف من الحرب القذرة المدمرة التي لم يعرف شعب من الشعوب قبل ذلك التاريخ أفضع منها وأشد هولا وتخريبا لكل معالم الحضارة[3]، وهكذا طويت صفحة 132 سنة من الإستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي 23 يوليو أعلن بن خدة أن الحكومة المؤقتة تقبل أن تسلم السلطة إلى المكتب السياسي الموجود في تلمسان على شرط أن يكون ذلك بواسطة المجلس الوطني للثورة، وفي30 يوليو جدد إقتراحه هذا ولكن بن بلة لم يستجب له، وفي 7 أوت 1962 قدم بن خدة إستقالته وإعترف بالمكتب السياسي الموجود في تلمسان[4]، في حين إستمرت الهيئة التنفيذية المؤقتة في أداء مهمتها إلى غاية إنتخاب أول جمعية وطنية تأسيسية حدد تاريخها يوم 12 أوت 1962 [5].

وبذلك تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر ولعل الفضل في ذلك يعود إلى الدور الذي لعبته الحكومة المؤقتة في هذا الشأن، وهكذا تكون الحكومة المؤقتة قد وفقت إلى حد كبير في

1- عمار قليل: المرجع السابق، ص 325.
2- أحمد منغور: المرجع السابق، ص 112.
3- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ص 211.
4- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 97.
5- أحمد منغور: المرجع السابق، ص 112.

تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وذلك بالرغم من المشاكل والعراقيل التي إعترضت سبيلها أثناء أدائها لمهامها[1].

1- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 471.

الخاتمة

خاتمة:

يعتبر تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة فترة مميزة في تاريخ الثورة خاصة بعد أن تم التطرق إلى العديد من الجوانب الأساسية التي تتماشى مع أحداث هذا الموضوع، والتي توصلنا من خلالها إلى عدة نتائج يمكن إنجازها على النحو التالي:

1-يعد بن يوسف بن خدة من بين أبرز الشخصيات الوطنية والثورية التي لعبت دورا هاما وفعالا في الثورة الجزائرية من خلال مشاركته وتقلده مسؤوليات عدة.

2-حدة تنافس وصراع بين صفوف الثورة وذلك بين ثلاث قوات، قوة اللجنة الوزارية للحرب وقوة هيئة الأركان والحكومة المؤقتة من أجل الاستيلاء على السلطة والمسؤولية على الولايات في الداخل.

3-كان من المفروض أن تكون هيئة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب ولكن هذه اللجنة لم تمارس هذه السلطة ربما لإنشغال أعضاؤها بمشاكل أخرى، وكان من الطبيعي أن تشغل قيادة الأركان هذه الوضعية لتدعم نفسها حيث تمكنت من تشكيل قوة عسكرية نشطة ومهيكلة على الحدود وتمكنت على الاستيلاء على السلطة بعد الاستقلال.

4-ظهرت العديد من الخلافات بين اللجنة الوزارية وقيادة الأركان مما جعل اللجنة تشعر بأن السلطة بدأت تأخذ منها، فأخذت تضغط على رئيس الحكومة لإعطاء أوامره لهيئة الأركان بالدخول إلى الجزائر وتصرفات اللجنة لم تكن إلا لتدقيق رغبة أعضاؤها في الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن، حيث كان هؤلاء يعتقدون أن دخول هيئة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إلغاؤها لكن هذه الأخيرة لم تطبق هذه الأوامر لأنها كانت تدرك خطورتها.

5-هيئة الأركان بدأت تبدوا كقوة تعارض أكثر فأكثر كل من اللجنة الوزارية والحكومة المؤقتة التي يترأسها فرحات عباس، وبدأت الخلافات الأولى عندما تعلق الأمر بالسلطة فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته.

6-تعتبر حادثة التيار الفرنسي هي السبب الرئيسي القطرة التي أفاضت الكأس حيث اشتد الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وأصبح علنيا.

7-عرفت الفترة الممتدة من جوان 1960 إلى غاية ماي 1961 العديد من اللقاءات والمحادثات بين الوفدين أي حكومة فرحات عباس وحكومة الجنرال ديغول.

8-المفاوضات الرسمية الغير الجدية تمثلت في محادثات مولان، لقاء لوسارن باءت بالفشل بسبب تمسك الوفد الفرنسي بإقتراح هدنة من طرف واحد، ووضع السلاح من طرف الجانب الجزائري أيضا كانت المواقف متباعدة كل البعد.

9-محاولة فرنسا إشراك أطراف أخرى في المفاوضات بسبب عدم اعترافها بجبهة التحرير الوطني كمفوض وحيد للشعب الجزائري.

10- حدوث انقلاب وتمرد عسكري في الجزائر ضد سياسة ديغول قاده جنرالات فرنسا، وذلك لمعارضتها إجراء المفاوضات وهو ما دفع الجنرال ديغول يدخل في مفاوضات حقيقية مع جبهة التحرير الوطني من خلال الاعتراف بها كمفوض وحيد والتخلي عن فكرة المائدة المستديرة.

11- تمثلت المفاوضات الرسمية الجدية في ايفيان الأولى ولوغران إلا أنها باءت بالفشل لأن الجانب الفرنسي لي يغير موقفه المتناقض تماما مع جبهة التحرير الوطني والتي تطالب بتقسيم التراب الجزائري.

12- نتيجة لتوقف المفاوضات في عهد حكومة فرحات عباس ترتب عن ذلك اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 9 إلى 27 أوت 1961، كان من نتائجه تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا جديدا للحكومة المؤقتة بدلا من فرحات عباس، وبهذا يتم تكوين الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية والذي كان هدفها مواصلة المفاوضات وتحقيق أهداف الاستقلال.

13- على الرغم من تكوين حكومة جديدة برئاسة بن خدة إلا أن الخلافات ظلت قائمة مع هيئة الأركان، حيث قام بن خدة بالاتصال بهيئة الأركان من أجل التفاوض معهم في كيفية تسوية الخلافات لكنه أعطى لها انطباقا بأن التغيير في الحكومة المؤقتة قد انحصر في الوجوه فقط مع الإبقاء على نفس السياسة السابقة بحكومة فرحات عباس، حيث قام بن خدة بتأجيل أمر الخلاف وأعطى أهمية كبرى لاستئناف المفاوضات كونها تتعلق بمصير الشعب الجزائري.

14- تنازل الجنرال ديغول عن قضية الصحراء لم يكن رغبة منه وإنما كان نتيجة لتزايد نشاط لوس (OAS) الإجرامي.

15- إن رغبة الطرفين في مواصلة المفاوضات مكن الحكومة المؤقتة الجديدة من مواصلة المفاوضات المنقطعة في لوغران.

16- المرحلة الأولى من المفاوضات السرية تمثلت في لقاء بال الأول والثاني، لقاء دحلب، جوكس، لقاء ليروس، في الأخير توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي حول قضايا أساسية منها قضية الصحراء.

17- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية من 22 إلى 27 فبراير 1962 بطرابلس بهدف دراسة مسودة اتفاقية ليروس قبل التوقيع عليها.

18- تجسدت المفاوضات الرسمية والحاسمة في مفاوضات ايفيان الثانية توصل الطرفان إلى اتفاق عام حول الاتفاقيات والتي غيرت مجرى الأحداث.

19- منحت اتفاقيات إيفيان للأقلية الأوروبية امتيازات استثنائية إلا أن ذلك لم يؤدي إلى مراجعة منظمة الجيش السري الفرنسية لاستراتيجيتها الدموية بهدف عرقلة تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع.

20- إعلان رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة أن وقف إطلاق النار يدخل حيز التنفيذ في كامل التراب الجزائري في الساعة الثانية عشر من يوم 19 مارس 1962، كان ذلك بداية للمرحلة الانتقالية التي ستنظم استفتاء تقرير المصير في الجزائر.

21- تم التحضير لاستفتاء تقرير المصير، الذي كان يوم 1 جويلية 1962 عبر الشعب الجزائري عن رغبته في استقلال الجزائر وعدم الارتباط بفرنسا، إذ صوت بالإجماع على الاستقلال وأعلن عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عن ذلك يوم 3 جويلية 1962.

22- رغم الخلافات والصراعات التي كانت بين القادة إلا أن تم استرجاع السيادة الوطنية واستقلت الجزائر رسميا يوم 5 جويلية 1962، وهكذا طويت صفحة 132 سنة من الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

23- وقد وفقت الحكومة المؤقتة إلى حد كبير في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وذلك بالرغم من المشاكل والعراقيل التي اعترضت سبيلها أثناء أدائها لمهامها.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

بن يوسف بن خدة[1]

1- htpp// ar.wikipedia.org. 2020/08/29.

الملحق رقم 02:

تصريح الرئيس بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية بتونس يوم 15/ 09/ 1961

أيها الجزائريون

أيتها الجزائريات

إن الأفكار الأولى تتجه نحو كل من ضحى بنفسه في سبيل حب الوطن وأنا أتوجه إليكم لأول مرة باسم حكومتكم الجديدة. وتتجه أيضا نحو كل المجاهدين والمسبلين والفدائيين والمناضلين الذين يقومون بكفاح بطولي في كل آونة في سبيل القضية الوطنية.

وتتجه أفكاري أيضا نحو الذين يرفعون مشعل المقاومة عاليا في قلب السجون والمعتقلات في الجزائر وفرنسا.

أنتم الذين يطوقون الجبال بلا ككل على رأس الكفاح، أنتم الذين يواجهون صعوبات الاضطهاد انتم الذين يكافحون في الظروف الصعبة الخاصة بالسرية في المدن، انتم الذين يقاسون الآلام في السجون والمحتشدات، بفضلكم جميعا وفضل تضحياتكم وفضل جهودكم المتواصل قد اجتزنا مسيرة معجزة تحت قيادة جبهة التحرير الوطني.

إن الاستعمار الفرنسي قد تمركز في بلادنا بأهم قواته العسكرية قصد القضاء على ثورتنا وتخليد نظام اضطهاده، وكان يخاف فوق كل شيء ازدهار الجزائر لأن هذا الازدهار كان يفهمه على أنه ليس ضياع الجزائر فقط ولكن إنذار بانهيار السيطرة الاستعمارية في إفريقيا، وعنف الاضطهاد وشراسة الحرب ضد شعبنا بوسائل لا نظير لها في الصراعات الاستعمارية لم تنل ولن تنال من معنوياته، وروح كفاحه أبدا.

وكل الجزائريين المتحدين بالأخوة قد غدوا بدمائهم شعلة المقاومة وذلك مدة سبع سنوات يوما بعد يوم. وإن إعجاز بعنا من جديد وإعجاز تحريرنا ينقشان بحروف لا تفنى على صفحة مآثر مجاهدين ومسبلينا اليومية.

إن الأمم تعرف التحول وتنتعش في النضال والآلام، وفي بوتقة الثورة المس يبدأ رسم محيط المجتمع الجديد واصطناع مصير الدولة التاريخي.

ولقد وجهنا ضربات قاتلة تحت قيادة جبهة التحرير الوطني إلى المح الاستعماري. وإن الاستعمار يحتضر وسنتغلب عليه بحيث سوف لا يبعث أبد

إن جيش التحرير الوطني المخلص لتقاليد الشعب الجزائري البطولية يتحم مسؤولياته دوما في مقدمة الكفاح ـ والمناضلون وإطارات جبهة التحرير يتح عددهم بدون انقطاع مثل الأمواج لا تنضب ولا تقاوم ويبدلون كل طا إيمانهم وفتوتها من أجل السير إلى الأمام بالثورة.

وفي الخارج تنال انتصاراتنا نجاحا باهرا وسمعة الثورة الدولية تتقوى وتت وجميع الشعوب المحبة للحرية يساندون ثورتنا.

والحقيقة أن الجزائر قد كانت شعبا حرا، ومن خلال المعركة التي خضـ
باستمرار فالجزائر دخلت بإقدام في عهد مشرق من الاستقلال.

ولكن كل التقدم الذي أحرزنا عليه وكل الانتصارات التي حصلنا عـ
وكل الأمل الذي بدا من أعماق نفس المحنة لا ينبغي أن تحجب علينا العقبـ
العديدة التي من اللازم أن نتجاوزها.

ومعنى ذلك أن هناك مجهودات جديدة لا بد أن تبذل وشعبنا يدرك إد
عميقا مثل هذه الضرورة، والجزائر غنية بطاقاتها الثورة وقواتها الحية، ولنـ
التامة في شعبنا وفي نفوسنا ولهذا نستطيع أن نتصور بوضوح ملامح الكفـ
والأهداف الدائمة لثورتنا.

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد فحص وضعيتنا التنظيمية والسيـ
والعسكرية والاقتصادية. وقرارات المصادق عليها والتي تهتم حكومتنا بتصفيـ
هي نوعان:

1- النوع الأول من سلسلة القرارات يخص المهام الحالية للثورة من حـ
تصفية الاستعمار والتحرير الوطني، والأمر يعنى تقوية الكفاح في كل الميادين

ويبقى جيش التحرير الوطني الركيزة الأساسية في كفاحنا وقوته الممتازة، ولقد
صرحنا بهذا. ولسنا شعبا محبا للحرب بطبيعته لكن بحكم الضرورة، وإن الظروف
الموضوعية للجزائر المستعمرة هي التي فرضت النضال المسلح كشكل أساسي
في معركة الاستقلال. والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تهتم كثيرا وبصورة
استثنائية لزيادة وسائل الجيش التحريري الوطني، والمجاهدون اليوم هم عناصر
الطليعة للجزائر المحاربة وهو غدا إطارات الجزائر الحرة التي تبني نفسها.

بعد جبهة الكفاح المسلح تتمحور اهتماماتنا الأساسية حول تنمية طاقات
نضال الجماهير الجزائرية في المدن والأرياف، وإن أيام ديسمبر 1960 التاريخية
وكذا التظاهرات الثابتة في الذاكرة يومي 1 و5 جويلية 1961 ساهمت بصفة
نهائية في صرح التحرير، ولكل هذا شهرة بارزة تدل على وحدة الشعب الجزائري
وتضحيه وطاقته التي لا تقهر.

من واجبنا أن نعطي دفعا جديدا لهذا الشكل من الكفاح يجب أن ننضم
وسائل النضال بصفة عقلانية بالأخص بالسعي الحثيث لدى الجماهير من أجل
رفع مستوى وعيهم السياسي باطراد.

وهكذا سنتمكن من أصابه المعمرين بانهزامات جديدة من جهة وإحباط
مؤامراتهم من جهة أخرى والتي ترمي إلى التفرقة والفساد.

إن جبهة التحرير الوطني سوف تكون في مستوى الأحداث وبفضل قابليتها على خوض المعركة والانضباط والإتقان في التصور ستستطيع مواجهة ضروريات النضال الأكثر تعقيدا وتنويعا والقيام الكامل بدورها كوسيلة التحرير الوطني.

2- النوع الثاني من سلسلة القرارات يتعلق بالمرحلة التي سيشرع فيها بعد الاستقلال الذي هو هدفنا العاجل.

إن السيادة الوطني هي الشرط الأساسي في تشييد الجزائر التي تتجاوب ومطامح الشعب العميقة.

هل ينتظر على كل حال قيام الاستقلال لنشرع في الاهتمام بقضايا التشييد في بلادنا؟

حقا لا.. إننا قادرون ومستعدون للتكلف ببلادنا المحررة والسير بدولتنا سير موفقا ناجحا مثلما اعددنا نفوسنا لمتابعة الكفاح حتى التحرير الكامل.

إننا نناصر استقلالا حقيقيا، وبعث ديمقراطية اقتصادية واجتماعية خالصة من كل الشوائب ستتم في بلاده ويسيطر حقا على مصيره.

إن آفاق مستقبلية حساسة تتقدم أمام حماس مناضلينا ومجاهدينا وهذه الآفاق ستضيء طريقنا على الأمام وتفتح منفذا لانعتاق شعبنا كاملا.

وعلى الصعيد الدولي ستتبع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصرامة سياسة عدم الانحياز ولسوف تدعم أولا الصلات التي تربطها بالشعوب العربية وشعوب المغرب والشرق الأدنى والشعوب الإفريقية، كما ستطور علاقات المحبة مع كل الشعوب التي تتعاطف مع نضالها وبالخصوص مع البلدان الاشتراكية وبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية.

بقدر ما نحن عازمون على متابعة الكفاح فإننا مستعدون لتسهيل الحل السلمي للنزع مع فرنسا، ونظن أنه غير مفيد تأجيل قيام لا مفر منه لاستقلال بلادنا، لأن الأمر خطير بالنسبة للسلم الدولي وأيضا للعلاقات المستقبلية بين شعبي الجزائر وفرنسا وإن حلا عادلا واقعيا ممكن. والمهم هو العدول عن السياسة السلبية التي كانت سببا في توفيق مفاوضات إيفيان - لوقرين.

ولقد صرح رئيس الحكومة الفرنسي أن فرنسا لا تولي أي اهتمام بقضية السيادة على الصحراء، ويعترف أيضا ن أهالي الصحراء - يتمسكون بكونهم جزائريين -

هل الحكومة الفرنسية مستعدة لاستخلاص النتائج من نفس إثباتاتها؟

نحن على يقين فيما يخصنا بأن المفاوضات الخالصة والأمينة وحدها ستسمح لشعبنا ممارسة حقه في تقرير المصير ومباشرة الاستقلال في إطار وحدته الترابية من جهة ومن جهة أخرى ستجعل حدا للحرب وفتح طريق التعاون المثمر لصالح الشعبين الجزائري والفرنسي، وهذا أمر مرغوب فيه.

وفيما يخص المتعصبين الأوربيين الذين يمارسون في المدن الجزائرية الإعدام التعسفي والسلب والنهب بمساعدة ومجاملة الجيش، فإنهم يعرضون للخطر استقلالهم في الجزائر المستقلة. وفي الوقت الذي نحاول إيجاد حل عادل لمشكلهم فإن أفعالهم لا تشكل إلا عرقلة جديدة للتعايش مع الشعب الجزائري.

أيها الجزائريون أيتها الجزائريات،

إن قضيتنا عادلة وانتصارنا محقق، وفي الوقت الذي فيه شعوب غير مستقلة تشك على ممارسة استقلالها فغنه لا يخطر بالبال أن نبقى نحن تحت السيطرة الاستعمارية وقد دفعنا أثقل ضريبة في سبيل الحرية.

وبعون الله القدير سننتصر وقريبا سيسطع فجر الحرية والاستقلال على بلادنا

تحيا الجزائر الحرة المستقلة[*].

1-نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص ص 516- 519.

الملحق رقم 03: اتفاقية ايفيان النص الكامل

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسى بحيث تمنع حدوث أى احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :
– إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
– حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر

التصريح العام

اعترف الشعب الفرنسي في استفتاء 8 يناير 1961 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم السياسي تجاه الجمهورية الفرنسية وذلك عن طريق استفتاء مباشر عام . وقد انتهت المباحثات التي جرت في ايفيان من 7 مارس إلى 18 مارس عام 1962 بين حكومة الجمهورية وجبهة التحرير الوطني ، إلى النتيجة التالية :

تم الاتفاق على وقف إطلاق النار ، ويوضع حد للعمليات العسكرية والقتال المسلح يوم 19 مارس في القطر الجزائري كله .

وقد حدد اتفاق مشترك الضمانات الخاصة بالعمل بحق تقرير المصير وبتنظيم السلطات العامة في الجزائر في خلال الفترة الانتقالية .

وبما أن تكوين دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة ، مطابق للواقع الجزائري ، وبما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين ، فقد رأت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني أن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع .

وقد حددت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني في اتفاق مشترك هذا الحل في اتفاقيات تطرح أمام الناخبين وقت استفتاء تقرير المصير .

الفصل الأول : تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير .

أ) إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا ، وفي هذه الحالة ، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا والجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات .

ب) سيجرى هذا الاستفتاء في القطر الجزائري كله ، في الولايات الخمسة عشرة التالية :
الجزائر ، باتنة ، عنابة ، قسنطينة ، مدية ، مستغانم ، الواحات ، وهران ، الاصنام ، سعيدة ، ساؤورا ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو ، تلمسان .
وستجمع نتائج مكاتب الاستفتاء المختلفة وتعلن في كافة القطر .

ج) ستكفل حرية وسلامة الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير .

د) سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي استفتاء تقرير المصير طبقا القانون المرفق بهذا التصريح .
وتشكل هيئة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للأمن العام .
ويمثل المندوب السامي الجمهورية في الجزائر .

وستقام هذه الهيئات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة عند البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار .

هـ) وسيصبح المندوب السامي أمينا على سلطات الجمهورية في الجزائر وخاصة فيما يخص الدفاع والأمن والمحافظة على النظام لآخر مدى .

ز) سيعهد للهيئة التنفنذية المؤقتة بما يلي :
– إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر ، فستوجه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائر وعليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة .

– حفظ النظام العام . ولهذا تعد الهيئة المرافق الخاصة بالشرطة ، وقوة النظام تقع تحت سلطتها .
– الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير .

ح) ستشكل محكمة الأمن العام من عدد متساو من القضاة الأوربيين ومن القضاة المسلمين .

ط) ستمارس في أقرب وقت الحريات الشخصية والحريات العامة .

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية ، وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل من الدولتين الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية .

ى) ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية ذات صفة قانونية .

ك) سيطلق سراح الأشخاص المعتقلين في فرنسا والجزائر في مدة أقصاها عشرون يوما تحتسب من تاريخ وقف إطلاق النار .

ل) سيعلن العفو فورا ويطلق سراح المعتقلين .

م) سيستطيع الأشخاص اللاجئون في الخارج العودة إلى الجزائر ، وستنشأ لجان مقرها في المغرب وتونس لتسهيل عودتهم ، وسيتمكن الأشخاص المجتمعون من الذهاب إلى أماكن إقامتهم ، وستتخذ الهيئة التنفيذية المؤقتة التدابير الأولى في الناحية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها المعدة لضمان عودتهم للحياة الطبيعية .

ن) سيجرى استفتاء تقرير المصير في خلال ثلاثة أشهر كحد أدنى ، وستة أشهر كحد أقصى . وسيحدد تاريخ الاستفتاء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من تشكيلها .

1–بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير، المصدر السابق، ص ص 85–86–87–88–89.

الملحق رقم 04:

نص رسالة موافقة الوزراء الخمسة المسجونين على اتفاقية ايفيان التي وجهت إلى المجلس الوطني للثورة بواسطة رئيس الحكومة المؤقتة

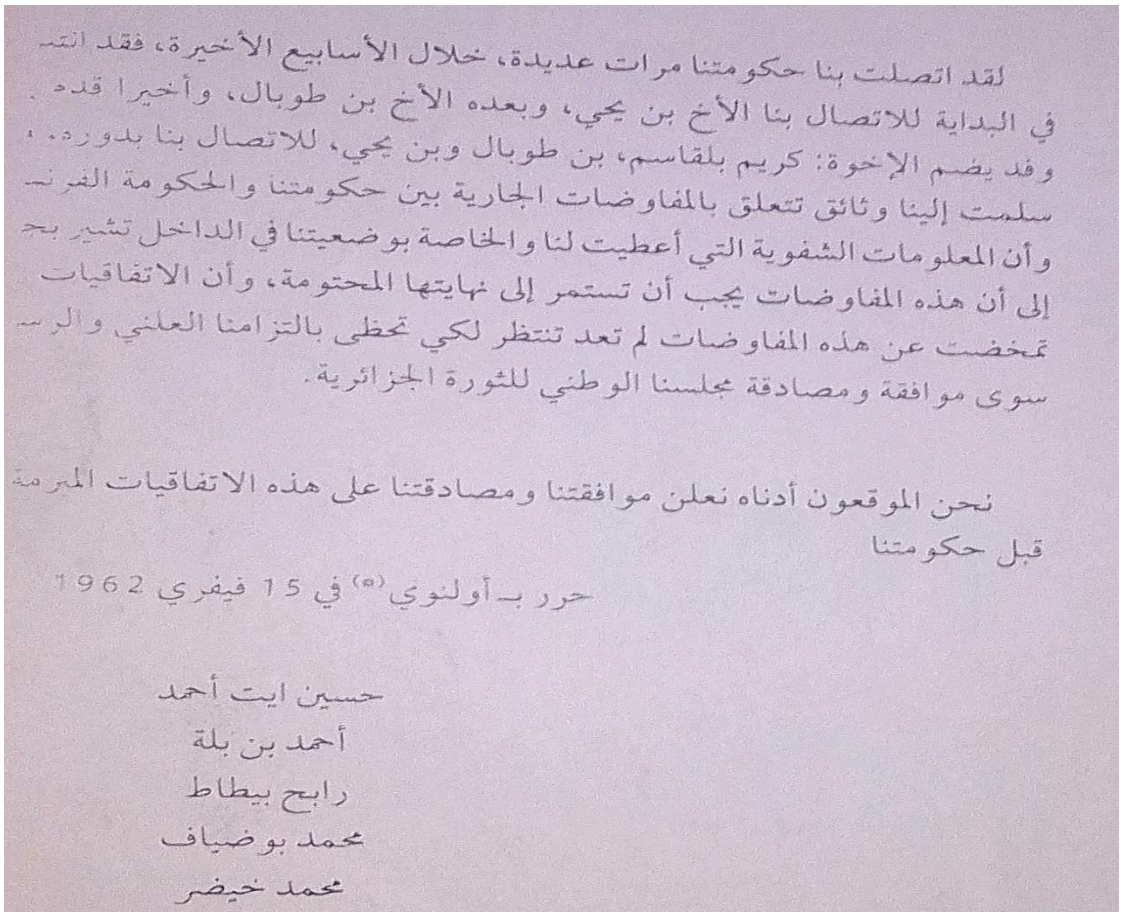

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة، خلال الأسابيع الأخيرة، فقد اتص
في البداية للاتصال بنا الأخ بن يحي، وبعده الأخ بن طوبال، وأخيرا قد
وقد يضم الإخوة: كريم بلقاسم، بن طوبال وبن يحي، للاتصال بنا بدوره.
سلمت إلينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرن
وأن المعلومات الشفوية التي أعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا في الداخل تشير بح
إلى أن هذه المفاوضات يجب أن تستمر إلى نهايتها المحتومة، وأن الاتفاقيات
تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرس
سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية.

نحن الموقعون أدناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة
قبل حكومتنا

حرر بـ أولنوي(*) في 15 فيفري 1962

حسين ايت أحمد
أحمد بن بلة
رابح بيطاط
محمد بوضياف
محمد خيضر

1-نور الدين حاروش: المرجع السابق، ص 520.

الملحق رقم 05: إعلان إيقاف الحرب 19 مارس 1962

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الجزائري، بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا، ونتيجة لذلك، باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الإثنين 1962/03/19 على الساعة الثانية عشر بالضبط، وإنني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحاربة بالتوقف عن العمليات العسكرية والنشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري.

أيها الجزائريون والجزائريات، مرّ الآن سبع سنوات ونصف منذ أن حمل الشعب الجزائري السلاح ليفتكّ حريته واستقلاله وسيادته الوطنية، فالمجد للشعب الجزائري الذي سجّل بهذه الملحمة الكبرى أروع صفحة من تاريخه ورحم اللّه كل ضحايا الكفاح وجميع الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف ليحيا الوطن الجزائري والمجد لجرحانا الذين لا حصر لهم والذين واجهوا قوى الاستعمار المتكالبة وعرّضوا حياتهم للخطر والمجد للمناضلين في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، الذين كانوا في طليعة المعركة والمجد للمساجين والموقوفين في المحتشدات الذين تألموا في سجون الاستعمار. إليكم جميعا تعلن

(*) نص الخطاب الكامل الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدّة الذي أعلن فيه وقف إطلاق النار.

الأمة اعترافها الأبدي وتتخذ منكم الأجيال القادمة مثلا أعلى وتجعل منكم ذكرى خالدة، فبفضلكم وبفضل إخلاصكم وتضحياتكم التي لا حدّ لها تحققت انتصارات ضخمة في طريق التحرر واليوم وفي هذا الظرف التاريخي أحيي باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب الجزائري البطل الذي دفع ثمنا غاليا في هذه الحرب وبذل من شجاعته وأبدى من إخلاصه ما استرجع به الوطن السليب وأعاد إليه كرامته.

أيها الجزائريون والجزائريات، منذ سبع سنوات ونصف من الحرب القاسية وقف الشعب الجزائري أمام إحدى القوات العظمى العالمية في عصرنا، لقد تجنّد أكثر من مليون جندي فرنسي لقهر شعبنا واستعملوا

في سبيل ذلك كل أسلحتهم العصرية من طائرات ومدافع ودبابات وسفن حربية، وبلغ بفرنسا أن أنفقت ثلاثة مليارات فرنك في اليوم في هذه الحرب وكانت مع ذلك تستفيد من الإعانات الضخمة التي يمدّها بها الحلف الأطلسي في جميع الميادين العسكرية والمالية والسياسية والمعنوية وحاول الاستعمار الفرنسي بواسطة قسم كبير من المستوطنين الأوروبيين في الجزائر أن يتشبث بالجزائر الفرنسية، كل هذه القوة بماذا قابلها الشعب الجزائري؟ قابلها أولا بإيمانه بعدالة قضيته وبثقته بنفسه ومستقبله وقابلها بإرادته التي لا تتزعزع وعزمه على فك أغلال الاستعمار وقابلها أخيرا وبالخصوص بوحدة صفوفه في الكفاح. إن الجزائريين، رجالا ونساءً شيوخا وشبابا من الجزائر العاصمة إلى تامنراست ومن تبسة إلى مغنية وقفوا كلهم وقفة رجل واحد في حربهم التحريرية. فلا محاولات التفريق ولا أعداء الثورة ولا المستفزون لم يكن لأي واحد من أولئك أن يمس إيمانهم أو وحدتهم القوية. لقد شعر الجزائريون أنهم كالجسد الواحد في هذه المعركة الهائلة وكانت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في طليعة

هذه المعركة من أجل الشعب وبفضل كفاحهم المتواصل استطاعوا أن يسددوا ضربات قاسية للعدو. إن الثورة الجزائرية قد انتزعت إعجاب الجميع وهي اليوم تتمتع بسمعة عالمية وبتأييد عدد كبير من الأصدقاء في العالم فإلى إخواننا العرب في المغرب والمشرق وإلى جميع الإفريقيين وإلى الأقطار الاشتراكية وإلى شعوب العالم الثالث وإلى الديمقراطيين في فرنسا وأوربا، إلى كل أولئك نحن مدينون بالشكر والاعتراف بالجميل عما وجدنا من طرفهم من مساندة وتأييد.

إن الشعوب التي لا تزال تحت نير الاستعمار قد استخلصت من كفاحنا عبرة ودرسا ثمينا في نضالها. إن هذه المعركة قد أزالت الخرافة القائلة بأن الاستعمار لا يغلب وإنها قد ساهمت في تحرير القارة الإفريقية وبرهنت من ناحية أخرى بأن أي شعب مهما كان صغيرا ومهما كانت وسائل كفاحه متواضعة يستطيع أن يقف ويصمد وينتصر على الاستعمار مهما كانت قوته.

إن الكفاح البطولي الذي قام به الشعب الجزائري والمساندة الدولية قد أجبرت العدو على أن يتخلى عن مواقفه القديمة وعن حلمه "بالجزائر الفرنسية" وأن يعترف بحتمية استقلال الجزائر. إن الاستعمار بالرغم من الوسائل التي استعملها قد انتهى به الأمر بعد سنوات طويلة من المعارك إلى التخلي عن حلمه بالانتصار العسكري ووجد نفسه مضطرا للدخول

في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وإننا إذا اعتبرنا المواقف الفرنسية التي كانت تشترط وقف القتال قبل أي تفاوض فإننا نجد أن الشعب الجزائري قد حقق في هذا الميدان نصرا عظيما، وهذا النصر يتمثل في الاستقلال الذي سيكون هو النتيجة الحتمية لتقرير المصير. إن نهاية المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية هي عبارة عن مرحلة جديدة في تاريخ البلاد وإن قرار وقف العمليات العسكرية فوق مجموع التراب الوطني هو نتيجة لاتفاقيات أبرمت على أساس ضمانات تتعلق بتقرير المصير وبمستقبل البلاد. إن محتوى هذه الاتفاقيات يتماشى مع مبادئنا الثورية التي أعلناها أكثر من مرة وهي:

- أولا: الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الحالية وهذا ما يقضي على كل محاولة مكشوفة أو متسترة لتجزئة الجزائر في الشمال أو لفصلها عن صحرائها؛
- ثانيا: استقلال الجزائر، إن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية واتجاهها الخاص في الداخل والخارج؛
- ثالثا: وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها فرنسا، وبهذا تخلت عن فكرتها الاستعمارية في تجزئة الشعب الجزائري إلى فئات وطوائف. إن الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تدعم حضارته العربية الإسلامية التي انصهرت في المعركة من أجل الاستقلال؛
- رابعا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إن هذا الاعتراف قد فرضه الواقع.

وهكذا فإن المفاوضات التي دارت أول الأمر حول ضمانات تقرير المصير قد تطورت بشكل حاسم نحو مفاوضات عامة تشمل كل مستقبل الجزائر وإن الدولة الجزائرية ستختار بكل حرية مؤسساتها الخاصة وتسطر نظامها السياسي والاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها، وفي ميدان السياسة الخارجية فإن الجزائر ستخط سياستها التي تختارها بكل حرية وبسيادة تامة، إن هذه الدولة ستكون دولة ديمقراطية، إنها ستوقع بدون أي تحفظ على ميثاق حقوق الإنسان وإنها ستقيم

مؤسساتها على المبادئ الديمقراطية والمساواة في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس أو الدين، وفيما يتعلق بالأوروبيين في الجزائر فإننا سوينا هذا المشكل في إطار سيادة الدولة الجزائرية وبمقتضى وضعيتهم الخاصة في بلادنا إننا رفضنا نظام المجموعة للأوروبيين في الجزائر كما رفضنا مبدأ الجنسية المزدوجة التي تمس بوحدة الدولة الجزائرية وتعرقل تطورها وتوصلنا إلى اتفاق يسمح للأوروبيين بممارسة الحقوق المدنية الجزائرية لمدة معينة ابتداءا من تقرير المصير وبعد هذه الفترة من الوقت يمنح للأوروبيين في الجزائر حق الاختيار في الجنسية الجزائرية التي يطلبونها بصفة فردية وبين البقاء على جنسيتهم وعندئذ يعاملون بمقتضى الاتفاقية الخاصة بالرعايا الفرنسيين، أما الذين يختارون منهم الجنسية الجزائرية فستحفظ لهم ثقافتهم ولغتهم ودينهم وسيكون لهم تمثيل عادل في الشؤون العامة وخاصة في المجالس، ومما يميز الوطنية الجزائرية أنها سوّت مشكلة الأوروبيين بروح ديمقراطية وإنسانية. منذ أول نوفمبر 1954 ونحن نكرر بأننا لا نحقد على الأوروبيين في الجزائر وبالرغم من أعمال العنف والجرائم التي تسلّط تسلطا أعمى على الأبرياء فإن شعورنا نحوهم لم يتغير. إننا نفرق بين العصابات الفاشية من المغامرين وبين بقية الأوروبيين وإنني أدعو الأوروبيين الذين يدركون واقع عصرنا والذين يفكرون في مستقبلهم إني أدعوهم أن يبتعدوا عن العنصريين وعن غلاة المستعمرين الرجعيين، إن الأوروبيين الذين يريدون أن يعيشوا في الجزائر المستقلة ويعملوا في أمن وسلام في إطار التعاون المثمر، إن هؤلاء قد أعطيناهم الضمانات الضرورية العادلة، أما فيما يخص المسائل العسكرية فقد سويت على أساس جلاء القوات الفرنسية المسلحة، وإن هذه القوات بعددها الكبير وعتادها الهائل سيتم جلاؤها حسب توقيت

مضبوط وبالرغم من وجود قاعدة مرسى الكبير في الجزائر فإننا سنبقى أوفياء لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي سطرت أخيرا في مؤتمر بلغراد وإن الأمثلة التي في البلدان المحايدة التي توجد فيها قواعد عسكرية أجنبية ليست قليلة في العالم. إن الجزائرالمستقلة لن تشارك في أي حلف عسكري وستنظم دفاعها الخاص بسيادة مطلقة وإن إقامة التوقيت المحدد لجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر التي عانت تحت الاحتلال الأجنبي أكثر من قرن يعتبر نصرا مبينا. أما فيما يخص التعاون الذي ستقيمه الدولة الجزائرية مع فرنسا فإنه سيقام على أساس المساواة والاحترام لسيادة كلا البلدين وعلى المصالح المتبادلة ويشمل هذا التعاون الميادين الاقتصادية والفنية والمالية والثقافية وكذلك استثمار ثروات الصحراء. ويمكن قبول بلدان أخرى مجاورة ضمن هذه

المؤسسة أما بالنسبة للإصلاح الزراعي فإن المقرر أن فرنسا ستساهم بدفع تعويضات للمعمرين وبالنسبة للفترة الانتقالية فلكي تتهيأ الجزائر لممارسة الاستقلال ولتتوفر الشروط السياسية والإدارية لتقرير المصير بحرية حصلت اتفاقيات ترمي خصوصا إلى تشكيل هيأة تنفيذية مؤقتة وقوة محلية وتعيين مندوب سامي لفرنسا بالجزائر يقوم مقام الوالي العام وإطلاق سراح المعتقلين والمساجين وإزالة المحتشدات ومراكز التجمع ورجوع اللاجئين والذين أبعدوا عن ديارهم. وفي هذه الفترة الانتقالية سيمتنع الجيش الفرنسي عن العمليات العسكرية وعن كل نشاط يعرقل التعبير الحر عن إرادة الشعب الجزائري ويبقى جيش التحرير الوطني على حاله محتفظا بنظامه وبسلاحه وبإطاراته في المناطق التي يوجد فيها الآن. إن الفترة الانتقالية تتطلب تيقظا كبيرا وإن وقف إطلاق النار ليس هو السلم والخطر الكبير لا يزال ماثلا في منظمة العصابات العنصرية الفاشية التي تحاول أن تغمر بلادنا في موجة من الدماء بعد أن يئست من إبقاء الجزائر فرنسية، وإن السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية كانت لحد الآن تتواطأ قليلا أو كثيرا مع هذه المنظمة، وإن من المصلحة العليا للسلم والتعاون بين البلدين أن يوضع حد لهذا التواطؤ. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ناحيتها عازمة على الوفاء بعهودها والحكومة المؤقتة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤتمنة على السيادة الجزائرية والمتكلمة باسم الشعب الجزائري ستواصل تحمّل مسؤولياتها إلى أن تتكوّن حكومة نهائية منبثقة عن المجلس الوطني الجزائري الذي سينتخب بعد مدة قصيرة من يوم الاستفتاء.

أيها الشعب الجزائري، يجب أن نستعد لتحقيق الاستقلال. إن الاستقلال ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة فقط تمكّننا من تغيير وضعية شعبنا. إنه سيتيح لنا الانتقال من حالة التعفن الاستعماري إلى طور التحرّر والاندفاع في معركة البناء الاقتصادي والتحرر الاجتماعي. إن عدة مهمات تنتظرنا وفي مقدمتها تشييد ما تهدّم طيلة سبع سنوات من الحرب وتضميد الجراح ومقاومة البطالة والتخلّف. وإن من مهماتها أن نبني مجتمعا جديدا يكون صورة لوجه الجزائر الفتيّة الجديدة الحرّة، الجزائر التي يجب أن يساهم في تشييدها كل مواطن. وكل هذه المهمات تتطلب منا منذ الآن مجهودات أكثر من ذي قبل وتجنيد كل طاقاتنا

ووحدتنا وانسجامنا جميعا حول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتتطلب اليقظة والامتثال لإحباط مناورات الاستفزازيين والديماغوجيين والمفرّقين. إن كل الجزائريين يجب أن يعتبروا أنفسهم في حالة طوارئ. إن تنظيم الجماهير في الجزائر سيتعزز ويتقوى. إن المحالفات السياسية والديبلوماسية التي تحصلنا عليها طيلة سبع سنوات من الكفاح ستتعزز وتتسع.

أيها الجزائريون والجزائريات، إن وقف إطلاق النار ليس هو السلم. الفترة الانتقالية هي الاستعداد للاستقلال وليس هي الاستقلال. وما لم يقع الإعلان عن الاستقلال وما لم تقم دعائم الدولة، ومادامت حكومة الجزائر الحرّة غير مستقرة فوق التراب الوطني فإن الشعب والمجاهدين والمناضلين يجب أن يبقوا في حالة التجنيد، يجب ألاّ نتخلى عن يقظتنا طيلة هذه الفترة الانتقالية. إن كل مسؤول وكل مناضل يجب أن يبقى في مركزه. إن الجزائر ستكون كما نريدها نحن الجزائريين أن تكون، وإن الشعب الجزائري القوي بوحدته وأمام العالم الذي يرقبه سيواصل نضاله لتحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها مئات الآلاف من الأبطال الجزائريين. إن الشعب سيبقى ساهرا على تطبيق الاتفاقات الفرنسية الجزائرية، وإن شعبنا سيستطيع الاعتماد على جميع الشعوب في العالم، بما فيها الشعب الفرنسي الذي تهمه أيضا قضية السلم في الجزائر.

أيها الشعب الجزائري، يجب أن نقوّي من طاقاتنا ونهيّئ بعث الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة، الدولة التي تتيح لنا إرساء قواعد سليمة لجمهورية جزائرية ديموقراطية واجتماعية.

نصر اللّه الشعب الجزائري المناضل وعاش استقلال الجزائر.

تونس في 1962/03/19

1-بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص ص 31-32-33-34-35-36-37-38.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. الإبراهيمي أحمد طالب: مذكرات جزائري، الجزء الأول: أحلام ومحن (1932-1965)، دار القصبة للنشر، الجزائر.
2. براهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999م، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
3. بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة (كما أملاها على روبير ميرل): تر: العفيف الأحضر، منشورات دار الآداب، بيروت، 1979.
4. بن خدة بن يوسف: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود دحاج، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.
5. بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، برج الكيفان، الجزائر، 2004.
6. بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
7. بوباكير عبد العزيز: مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979م، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011.
8. بورقعة سي لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2014.
9. تقية محمد: الثورة الجزائرية، المصدر، الرموز والمآل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م.
10. حربي محمد: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، 2008.
11. حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980.

12. دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الرغاية، الجزائر، 2007.

13. الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1984م.

14. ديغول شارل: مذكرات الأمل، التجديد، 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

15. عباس محمد: رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004.

16. العمامرة سعد بن البشير: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، ط1، المطبوعات الجميلة، البليدة، 1997م.

17. فايس موريس: نحو السلم في الجزائر مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961- 29 جوان 1962، تر: صادق سلام، عالم الأفكار، حي باجة لليدو 2 المحمدية، الجزائر، 2013.

18. كافي علي: مذكرات علي كافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر.

19. كافي علي: من مناضل سياسي إلى قائد عسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، ط1، 1999م.

20. مالك رضا: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003م.

21. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009.

22. مراردة مصطفى: شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2003.

23. ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004.

24. ملاح عمار: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس (الناحية 3 بوعريف)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

25. نزار خالد: الجزائر (1954-1962) يوميات حرب، تر: سعيد اللحام، منشورات أنيب، الجزائر، 2004.

26. هلايلي محمد الصغير: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2012.

27. ولد الحسين محمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

1-المراجع:

1. إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

2. أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

3. إسكندر محمود توفيق: الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2016.

4. ألي موريس: الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر: أحمد بن مكي بكلّي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

5. باتريك إفينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنة، ج2، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
6. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية. ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012.
7. بن نادر الطيب: الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008.
8. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
9. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2012.
10. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
11. تميم آسيا: الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.
12. حاروش نور الدين: مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الأمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.
13. حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 1998م.
14. دحمان تواتي: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر (OAS)، دار قرطبة، الجزائر، 2012.
15. رخيلة عامر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
16. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.

17. الزبيري محمد العربي: دراسة تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.
18. زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، بئر مراد رايس، 2007م.
19. زغدود علي: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة والنشر، 2006.
20. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، ج 1، منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر.
21. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر
22. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، منشورات وزارة المجاهدين.
23. صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006م.
24. طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، تق: بسام العسلي، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.
25. عباس محمد: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
26. العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، دار النفائس، لبنان، 2010.
27. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2013.
28. عمراني عبد المجيد: جان سارتر والثورة التحريرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، د ت.

29. فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م- 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

30. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

31. لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

32. لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

33. ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

34. منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير، الجزائر 2013.

35. نجود ظافر: ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

36. هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 1999م.

37. وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية (1954-1962)، انتاج المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999.

38. يوسفي أمحمد: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: جمال شعلال، مر: جمال يحياوي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

2-المصادر بالفرنسية:

1- Redha Malek, l'Algérie a Evian, histoire des négociations secrétes (1956-1962), Dahlab, Alger, 1995.

2- Mohamed Harbi, le FLN réalité des origines à le prise du pouvoir 1945-1962, NAQE- Eral, Alger, 1993.

3-المجلات:

1. المجلة التاريخية، العدد 02، ماي 2017م.
2. مجلة المجاهدين: لسان حال وزارة المجاهدين، العدد 2، مارس 2015.
3. مجلة المجاهدين: لسان حالة وزارة المجاهدين، العدد 3، جويلية 2015.
4. مجلة أول نوفمبر: إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، الجزائر، 1980، عدد 47.
5. المصادر: العدد 5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
6. المجلة التاريخية الجزائرية: من خلال الأرشيف الفرنسي، العدد 02، ماي 2017م.

4-الموسوعات:

1-بوعلام بلقاسم وآخرون: موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة 1954-1962، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2007م.

5-الملتقيات:

1-سلسلة الملتقيات: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقة الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

2-شيخي عبد الحميد: إتفاقيات إيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، من تنظيم جمعية أول نوفمبر 1954. في 28-29 أكتوبر 1992، باتنة.

3-يحي بوعزيز: محتويات اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، من تنظيم جمعية أول نوفمبر 1954، في 28-29 أكتوبر 1962، باتنة.

6-الجرائد:

1. المجاهد: العدد 118، 2 أفريل 1962.
2. المجاهد: طبعة خاصة، الجمعة 19 سبتمبر 1958، العدد1، الجزائر.
3. المجاهد: العدد 92، 27 مارس 1961.
4. المجاهد: العدد 117، 20 مارس 1962.
5. المجاهد: العدد 95، 8 ماي 1961.

7-المذكرات:

1-بن فليس أحمد: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985.

2-بوقارة عبد الرحمان: سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر (1959-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.

3-سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

4-مجاود حسين: الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس. بن يوسف بن خدة. نموذجا، رسالة دكتوراه، إشراف إبراهيم لونيسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017.

5-ميلودي سهام: اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال -دراسة تحليلية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث ومعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.

6-ميلودي سهام: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958-مارس 1962)، شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2012.

8-المعاجم:

1-مرتاض عبد الملك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية من 1954-1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

9-القواميس:

1-شرقي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

10- المواقع الالكترونية:

1-Htpp// ar. M. wikepedia. Org.

فهرس الأعلام

الشخصية	رقم الصفحة التي وردت فيها
الأمير عبد القادر	8
الأمين دباغين	9
بن يوسف بن خدة	8-9-10-11-12-13-41-42-43-46-47-48-49-50-51-54-56-59-65-67
عبان رمضان	8-12
سعد دحلب	9-11-12-37-39-42-53-54-55-65
الشاذلي بن جديد	11
عبد الرحمان كيوان	11
أحمد سحنون	12
بن مهيدي	12
مصالي الحاج	12-36
عبد العزيز بوتفليقة	13-49
هواري بومدين	16-18-19-21-22-24-46-47-56
أحمد قايد (سليمان)	16-22-27-38-46-56
علي منجلي	16-21-22-23-38-46-47-56
فرحات عباس	17-24-29-32-33-40-41-43-48-51
كريم بلقاسم	19-23-37-39-41-42-46-47-48-49-54-58-65
لخضر بن طوبال	19-21-24-47-65
عبد الحفيظ بوصوف	19-23-24-30-42-65
عبد الحميد براهيمي	21
الحبيب بورقيبة	24

شارل ديغول	27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-43-50-51-53-57-59-60-63
عبد الرحمان فارس	28-62-67
جان عمروش	28
شارل أندري جوليان	30
محمد بن يحي	31-54-32-38-42-51
أحمد بومنجل	29-32-34-37
روجي موريس	31-32
قاستيناس	31
دوغاستين	32
سي صالح	32
أحمد بن بلة	33-42-48-49-64-65-67
أوليفي لونغ	34
جورج بومبيدو	34
الطيب بولحروف	34-38-39
لويس جوكس	36-38-39-53-54-58
أحمد فرنسيس	37
موريس شال	37
أدمون جوهر	37
راوول سالان	37
أندري زيلر	37
رضا مالك	38-51-60
لونق	39
فانسان لابوري	40
محمد حربي	41

عمر بوداود	42
محمد سعيد	42
محمد بوضياف	65-64-49-48-42
محمدي السعيد	64-42
رابح بيطاط	65-64-42
محمد خيضر	64-42
حسين آيت أحمد	65-64-42
عبد الله بن طوبال	42
محمد يزيد	42
موسى بن أحمد	47-46
شوقي مصطفاوي	47
مختار بويزم	56
محمد علاهم	60
كريستيان فوشي	63
الحاج بن علاء	64

فهرس الأماكن

الأماكن أو أسماء المدن	الصفحة
الجزائر	8-11-12-16-27-32-33-35-38-40-43-46-50-52-53-55-57-58-59-60-62-63-66-67
فرنسا	29-30-38-40-41-44-50-52-53-54-56-57-58-59
طرابلس (ليبيا)	17-56-64-65
تونس	20-21-26-36-39-47-55-56-58-66
المغرب	26-47
القاهرة	28
ألمانيا	47
أسماء المدن	**الصفحة**
البرواقية (المدية)	8-13
قسنطينة	8
تلمسان	8-67
مدينة مولان الفرنسية	26-32
ايفيان	27-36-39-47-56-63
باريس	31-36-56
لوسارن (سويسرا)	34
الصحراء	35-38-39-40-43-50-55-57-58
وهران	36-56-57-62
لوغران	39-49-50
الدار البيضاء	47

غار الدماء	48
مدينة بال (سويسرا)	51
عنابة	57
بلعباس	57
مدينة الصخرة السوداء (بومرداس)	61

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
المقدمة	أ
الفصل الأول: ترجمة لبن يوسف بن خدة	8
المبحث الأول: المولد والنشأة	**8**
المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه السياسي	**9**
المبحث الثالث: وفاته	**11**
الفصل الثاني: عوامل ظهور الحكومة المؤقتة الثالثة	**15**
المبحث الأول: جذور الخلافات بين الحكومة المؤقتة الثالثة وهيئة الأركان	**15**
المطلب الأول: بداية الخلافات	**15**
المطلب الثاني: أسباب الخلافات	**23**
المبحث الثاني: فشل المفاوضات مع فرنسا	**28**
المبحث الثالث: تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة	**40**
الفصل الثالث: دور يوسف بن خدة في قيادة الحكومة المؤقتة الثالثة	**46**
المبحث الأول: محاولة تسوية الخلافات مع قيادة الأركان	**46**
المبحث الثاني: مواصلة المفاوضات مع فرنسا	**50**
المبحث الثالث: إعلان وقف إطلاق النار	**59**
خاتمة	**69**
قائمة الملاحق	**74**
قائمة المصادر والمراجع	**90**
فهرس الأعلام	**99**
فهرس الأماكن	**102**
فهرس المحتويات	**105**

الملخص:

لقد عرفت الثورة الجزائرية من اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 انتصارات ثورية على مختلف الأصعدة التي حاول الاستعمار الفرنسي بكل خططه وأساليبه والتي كان محورها الرئيسي هو كسر وخنق الثورة.

كما شهدت كغيرها من الثورات في العالم العديد من الأزمات الداخلية والصراعات بين صفوف قاداتها وبرز ذلك بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس واستمر هذا الصراع الذي كان سبب من الأسباب التي أتيحت الفرصة لتولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة.

اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن بداية المفاوضات الرسمية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية وبعد إخفاق في عدة محادثات انتهت بتوقيع اتفاقية ايفيان واتفاقية وقف إطلاق النار.

Résumé

La révolution algérienne a connu depuis son déclenchement le 1er novembre 1954 des victoires révolutionnaires à différents niveaux que le colonialisme français a tenté avec tous ses plans et méthodes, et dont l'objectif principal.

Comme d'autres révolutions dans le monde, elle a connu de nombreuses crises et conflits internes dans les rangs de ses dirigeants, et cela est apparu après l'annonce de la formation du gouvernement intérimaire de la république équatoriale, le 19 septembre 1958 dirigé par farhat Abbas, et ce conflit s'est poursuivi, ce qui a été l'une des raisons qui ont donné l'opportunité à ben Youcef ben khadda d'assumer la présidence du reconnaissance par la France du droit du peuple algérien à l'autodétermination a été l'annonce officielle du début des négociations officielles entre le front de libération nationale et le gouvernement français, et après l'échec de plusieurs pourparlers, qui se sont terminés par la signature de l'accord d'Evian pour arrêter la signature de l'accord d'Evian pour arrêter la libération de Terry.

Summary

The Algerian revolution has known since its outbreak on november 1, 1954 revolutionary victories at various levels that the French colonialism attempted with all its plans and methods, and whose main focus was to break and stifle the revolution.

Like other revolutions in the world, it witnessed many internal crises and conflicts among the ranks of its leaders, and this emerged after the announcement of the formation of the interim government of the equatorial republic, September 19, 1958 headed by Farhat Abbas and this conflict continued, which was one of the reasons for the opportunity to take over bin Youcef ben Khadda as the head of the interim government the third.

France's recognition of the Algerian people's right to self- determination was the official announcement of the beginning of the official negotiations between the national liberation front and the French government, and after the failure of seneral talks, which ended with the signing of the Evian Agreement to stop the release of tarry.